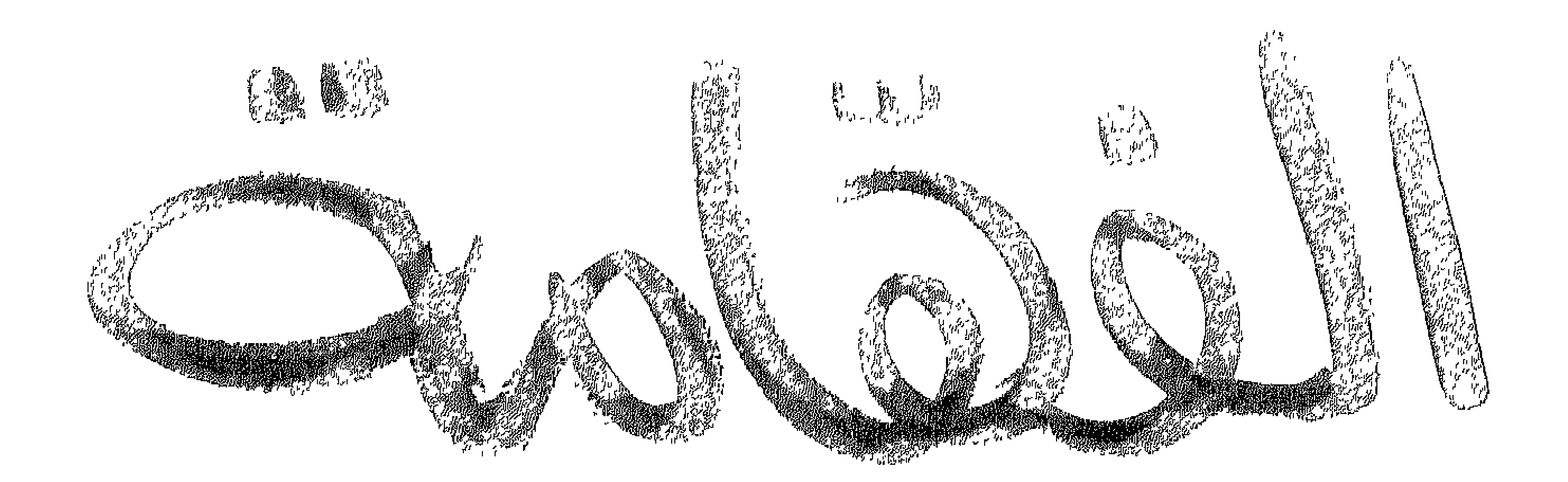


١ + ١ = ١١

أحمد رجب

دار الشروق


الفقّاعة

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الطبعة الثانية

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣

فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلكس : SHOROK 20175 LE

أحمد رجب

الفهامة

دار الشروق

خصخصـــوه!

مركز دعم القرار برئاسة الوزراء تكلف الشىء الفلانى بلا جدوى ، لأن الحكومة ليست حكومة قرارات بل توجيهات ، فهى خارجيا تتلقى توجيهات صندوق النقد : تحرير التجارة ، والتعامل فى النقد الأجنبى ، والخصخصة ، وفرض الضرائب بوضع مندوب للصندوق فى مجلس الوزراء اسمه د. الرزاز الذى يفرض الضرائب والرسوم يوميًا ما عدا أيام الجمع والعطلات الرسمية ، وداخليا تتلقى الحكومة توجيهات الرئيس مبارك بعد زياراته الميدانية للمواقع فى حوادث الزلازل والسيول ، وتوجيهات الرئيس المتعددة فى مشروع قانون الإسكان ، وإعادة قانون الغش التجارى إلى مجلس الوزراء مع توجيهاته بتشديد العقوبات ، وتوجيهاته فى جلسات هيئة الاستثمار التى يحرص على حضورها ، وتوجيهاته المستمرة لإزالة العقبات أمام المستثمرين والمصدرين . و . . . و . . . إلى آخره .

وبعد هذا كله يصبح مركز دعم القرار بكل ما فيه من كمبيوترات مفيدًا جدًا إذا قام د . عاطف عبيد ببيعه ضمن برنامج الخصخصة .

الـدولة مطـلوبة فى النيـابة !

شكرا لإصدار قانون الغش التجارى ، ونتمنى أن يصدر قريبًا قانون الغش السياسى ، فالإبقاء على نائب فى مقعده النيابى بعد الحكم بعدم شرعية انتخابه غش سياسى ، وتزوير انتخاب ـ أى انتخاب ـ غش سياسى ، وادعاء حماية المستهلك من مستوردى الأغذية الفاسدة ثم إعلان الحكومة أنهم لم يرتكبوا جريمة هو غش سياسى ، والادعاء بالقضاء على الأمية فى عقد التسعينات ، ثم انقضى نصف العقد دون اجتماع المجلس الأعلى لمكافحة الأمية : غش سياسى ، وإعلان أرقام وإحصائيات غير صحيحة غش سياسى ، وكشوف البركة للشخصيات التى تهاونت وتعاونت مع النصابين : غش سياسى .

فمن يبلغ نيابة أمن الدولة عن غش أجهزة الدولة ؟

يا صندوق النقد سعّرنا

إلى هذا الحد هان الإنسان المصرى فى الخارج ؟ يرحل بتذكرة ذهاب إلى بعض البلاد الشقيقة طلبًا للرزق الحلال فيعود فى نعش! بعض الشقيقات العزيزات تمنح الأوربى والأسيوى مرتبا أضعاف أضعاف مرتب المصرى فى نفس التخصص . . بعض الشقيقات « العزيزات » حولت عقود المصريين ـ دون بقية الجنسيات ـ إلى عقود محلية بهدف إلغاء ميزة تذاكر السفر فى الإجازات ، ربما تمهيدًا لعودته فى نعش ، تلا ذلك حرمان المصرى من المسكن المجانى لإجباره على الرحيل لارتفاع الإيجارات إلى حد التعجيز . ثم إلغاء علاج المصرى بالخارج مع سريان هذا الحق للأوربيين .

ياحكومة الإنسان المصرى المهان : نحن لا ننتظر أن تتخذى موقفًا وأنت التى أبخست سعر الإنسان المصرى ربما بناء على طلب صندوق النقد الذى لا تعصين له أمرًا .

فيا صندوق النقد هل نأمل أن تأمر الحكومة باحترام آدمية الإنسان المصرى ؟

تحت الترابيزة ؟

لماذا تبدلت المواقف وتصالح الوزراء مع مستوردى اللحوم الفاسدة ؟ الوزير الذى قدم أسماءهم إلى النائب العام وأدانهم فى مجلس الشورى ، لماذا يصرح بأنهم لم يرتكبوا جريمة ؟؟ وزير آخر يدعو هؤلاء المستوردين إلى المساهمة فى تجديد وتحديث معامل الرقابة الحكومية التى تفحص بضاعتهم الفاسدة ، وبذلك يصبح زيتهم فى دقيقهم ! الخاتم الأخضر الذى تختم به اللحوم المستوردة تم إلغاؤه فى ظروف غامضة ليحل محله خاتم مشابه فى اللون للخاتم الذى تختم به اللحوم المحلية الأعلى سعرا حتى يختلط الأمر على المستهلك ، لماذا ألغى الخاتم الأخضر ؟ ومن الذى ألغاه ؟ ما الذى تم تحت المائدة ؟ لماذا تبدلت المواقف العنترية إلى ود وحب وحنية ؟

لماذا ـ بعد هذا كله ـ كانت الضجة ؟ ولماذا كانت الكتابة ؟ بالمناسبة هل هناك جدوى للكتابة فى هذا البلد ؟ وأليس من الأفضل أن تتجه الأقلام إلى الكتابة فى فوائد البصل والبطاطا والعناية بتحسين نسل الحمير ؟

الـوزيـر الشجـاع الأوحـد !

إذا كان يقال احنا اللى خرمنا التعريفة ، واحنا اللى دهنا الهوا دوكو ، فيمكن أن يقال أيضا احنا اللى علمنا الكمبيوتر المحسوبية ، إذ تولى الكمبيوتر سنة ٧٢ توزيع شقق الأوقاف فى الإسكندرية على الوزراء فقط ، ولما دهش القائمون عليه لأنه أعطى شقة لموظف عادى بالجمرك زالت دهشتهم عندما تبين أن اسم الموظف الثلاثى عبد الله حسن الوزير ، والآن لدينا فى مجلس الوزراء كمبيوتر على أعلى مستوى ، يعى عشرات الألوف من القوانين والقرارات الجمهورية ، ومعلومات متوفرة عن الديون والتنمية والإنتاج والموارد البشرية والطبيعية وغيرها ، وهذا الكمبيوتر هو عصب مركز المعلومات ودعم القرار الذى أنشىء بمجلس الوزراء ، ولم يبخلوا عليه بالمال والخبراء حتى اكتمل كيانه ليكون فى خدمة أى وزير يريد اتخاذ قرار ، ولكن لا أحد يغامر باتخاذ القرار ، بل يفضل انتظار التوجيهات ، ويقال إن آخر وزير اتخذ قراره بدون انتظار التوجيهات كان الوزير الشجاع أمحوتب .

ثمن المرحوم!

الآن فقط يعرف خبراء الحكومة مسار السيول ، ويرسمون للصحف خرائط هذه المسارات ، ونفس هؤلاء الخبراء هم الذين تركوا الأهالى يبنون بيوتهم فى هذه المسارات ، ومن قبل انبرى ألف خبير حكومى ، وكل منهم يفسر سر انهيار صخور المقطم على الضحايا ، ولم ينبهوا الناس من قبل إلى خطر البناء فى هذه المواقع ، وقبل ذلك كانت مأساة زاوية عبد القادر فشرح الخبراء - وبينهم الوزير - لماذا حدثت الكارثة دون أن يتخذوا إجراء وقائيا قبل حدوثها ، هؤلاء الخبراء ينبغى مساءلتهم لأنهم ليسوا أقل خطرا من مستوردى الأغذية الفاسدة ، وإذا كانت الحكومة استغرقت دهرًا فى الكشف عن أسماء هؤلاء المستوردين فمن غير المعقول أنها ستسائل هؤلاء الخبراء ، لأن ثمن الإنسان المصرى معروف فى بورصة الحكومة .

والغريب أن ثمن الإنسان يرتفع من ٥٠٠ جنيه بتسعيرة الحكومة إلى ١٢٠٠ جنيه بعدما يصبح مرحوما عند بيع جثته إلى طلبة الطب ، والسبب فى أن الإنسان يطلق عليه لقب مرحوم بعد موته هو أن ربنا رحمه وإبتعد عن الحكومة إلى الأبد .

الســـــاعة الــواقفـــة !

متى نتوقف عن الكذب ؟

شركات القطاع العام كانت تولف ميزانيات رابحة يعتمدها الوزير الذى يعرف أنها خاسرة ، وأن الأرباح توزع من فلوس البنوك المسحوبة على المكشوف ـ الأرقام التى يعلنها تقرير البنك المركزى غير الأرقام التى تعلنها الحكومة ـ الأرقام التى تتقدم بها الحكومة إلى صندوق النقد غير الأرقام الحقيقية عند صندوق النقد ـ ما هو تعدادنا ؟ نحن نقول ٦٠ مليونًا والأمم المتحدة تقول ٥٨ ـ ما حجم البطالة ؟ أرقام متضاربة ـ ما نسبة الأمية ؟ أرقام متضاربة ـ ما عدد أولادنا المغتربين ؟ أرقام متضاربة ـ كم تبلغ ديوننا ؟ أرقام متضاربة . حتى الساعة . . كم بالتوقيت الرسمى؟ ساعة التليفزيون تعطى رقمًا والساعة الناطقة تعطى رقمًا آخر بينما ساعة مجلس الوزراء واقفة .

بلد صاحب المعالى

هل الوزير حر فى أن يتحدى شعبا بأسره ؟ هل الوزير حر فى أن يجمع ١٧ مليار جنيه ضريبة مبيعات فقط من شعب يعيش أكثر من ثلثيه تحت خط الفقر ؟ هل الوزير حر فى أن يبث فى صدور أولادنا المغتربين النفور من زيارة الوطن حتى لا يقعوا فى مصيدة الغباء البيروقراطى بسبب الضريبة على العاملين بالخارج ؟ هل من حق الوزير أن يخدع حكومته ، فيعرض أفكاره الفجة بطريقة مغرضة يترتب عليها قرار غير مدروس يضاعف معاناة الناس ، مثلما حدث فى إلغاء الخط الأخضر ؟ هل من حق الوزير أن يتخذ قرارات بعيدة عن الانتماء والتعاطف الإنسانى ، وفهم أحوال الناس ؟ هل من حق الوزير أن يزعزع انتماءنا ويغرس فينا الرغبة فى ترك الوطن ؟ إلى أين ؟ وإذا لم نستطع الهجرة إلى الخارج فهل يريد الوزير أن يرغمنا على الهجرة إلى الداخل ، حيث لا اهتمام ولا مبالاة بالوطن وما يدور فيه ما دام البلد بلد معالى الوزير ، وليس بلدنا ؟

ثمن الشتائم !

الناس تتساءل ، لماذا لا ترد الحكومة على ما يكتب عنها من نقد؟ هل الحكومة لا تقرأ ، ولا تكتب خصوصا أن الدستور لا يشترط لتعيين الوزير معرفة القراءة والكتابة ؟ بالعكس . كلهم متعلمون وكلهم أسيادنا ، ثم إننا إذا افترضنا أن الحكومة لا تقرأ ولا تكتب ، فمن المؤكد أنها تسمع من الآخرين ما يكتب عنها ، فهل الحكومة لا تسمع ؟ محتمل . فالإنسان القاهرى أصابته عاهة الطرش من عنف الضجيج الذى يعيش فيه ، وسوف يضطر فى المستقبل إلى تركيب إيريال فوق دماغه لالتقاط الكلام . لكن واقع الأمر يؤكد أن الحكومة تحسن السمع بدليل أنها تسمع كلام صندوق النقد .

ولا يتبقى من تفسير بعد ذلك إلا ما يذهب إليه البعض ، من أن الحكومة لا ترد على ناقديها ومهاجميها بسبب استمتاعها الشديد بالهجوم عليها بدليل أنها تدفع ٨٥ ألف جنيه إعانة سنوية لكل صحيفة معارضة مقابل الشتم فى الحكومة .

إمسك .. حكومة !

فى أوربا ـ كما فى أمريكا ـ الحكومة تثق بالمواطن ، والمواطن يثق بالحكومة ، إذا قدم إليها بيانات افترضت فيه الصدق ، وإذا تبين أنه كاذب تعرض لعقوبة صارمة . لكننا ننفرد بين حكومات العالم المتحضر بأن كل وزارة لديها شرطة مباحث ، لأن الأصل عندها أن المواطن ليس موضع ثقة ، بينما المطلوب منا أن نثق بالحكومة مهما فعلت بنا ، وكل ما تملكه الحكومة من مال هو مالنا ، فليس صحيحا أن المواطن يعيش على حساب الحكومة ، الصحيح أن الحكومة تعيش على حساب كل مواطن ، ومع ذلك فنحن المواطنين لا نملك أجهزة مباحث تتحرى وراء الإسراف والبذخ وتتعقب الذين يتربحون من مناصبهم ، وتحاسب الذين يهدرون أموالنا بالملايين بسبب الإدارة الفاشلة ، وقبل تطبيع العلاقات مع إسرائيل أليس الأجدى أن يتم تطبيع العلاقات بيننا وبين الحكومة ؟!

ثمن المتر ؟؟

هل هناك اتجاه لتصفية مستشفى العباسية ؟ وهل صحيح أن المرضى يطردون منه الآن إلى الشوارع ؟ مهما كانت قيمة متر الأرض فى هذا الموقع ، فنحن المواطنين نأمل التوسع فى مساحة المستشفى لا تصفيته ، فهو ملاذنا الأخير إن شاء الله ما دامت الحكومة تدفعنا إلى الجنون بكل أنواعه ، ابتداء من الجنون الذهولى إلى الجنون الهياجى . . وهيئة الإحصاء لا تقدم لنا للأسف إحصائية عن عدد الذين أصبحوا يكلمون أنفسهم ، أو عدد الآباء الوقورين الذين يجلسون أمام المرايا لتلعيب حواجبهم ، أو عدد المصابين بالوسواس القهرى والذين يعتقدون أن الرزاز يطاردهم فى الشوارع المظلمة ، أو يتصورون أنه يفتش جيوبهم وهم نيام . . أو يتخيلون أن الدنيا أصبحت مليئة بالعفاريت والجن الذى يسكن الأجسام ولا يخرج إلا بضرب الشباشب .

لقد رضينا بأن تسبب لنا الحكومة الجنون ، وأصبح من حقنا على الحكومة أن توفر لنا المأوى الذى نمارس فيه الهلوسة والتخريف .

حظيرة الأرانب

أعلن وزير الصحة أنه أحال أسماء مافيا مستوردى اللحوم الفاسدة إلى وزير الاقتصاد ، وقرأت ردا لوزير الاقتصاد يقول فيه إنه لم يدخل مصر كيلو واحد من اللحوم الفاسدة ، وقد تم التأكد من ذلك ـ يضيف الوزير ـ خلال مراجعة الرسائل التى رفضتها وزارة الصحة .

ويبدو أن وزارة الاقتصاد تملك من إمكانيات التحليل المعملى والخبرة والتخصص مايمكنها من التفوق على وزارة الصحة وتكذيبها ، الأمر الذى يؤهلها لأن نثق فيها كأمينة على الصحة العامة ، ولها الحق فى أن تعلن خلو البلاد من الإيدز والطاعون والمافيا .

وفى هذه الحالة يمكن إدماج وزارة الصحة فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والصحة الداخلية .

وقد يكون وزير الاقتصاد على حق ، وقد يكون وزير الصحة على حق ، والتدخل فى الخلاف بين الاثنين غير مستحب خصوصا من جانبنا نحن أكلة اللحوم المستوردة ، لكن يبقى سؤال هو : هل إعلان أسماء مافيا اللحوم المستوردة يساوى كل هذه الضجة والتردد ؟

يبدو ذلك ، ويبدو أيضًا أن الحديث عن المافيا محفوف بالمخاطر ، ولذلك أعلن أنا أيضًا دخولى حظيرة الأرانب .

حانوتية الاقتصاد

فى اقتصاد السوق الذى تحكمه قوانين ثابتة لا يوجد دكاترة اقتصاد ، ولكن يوجد اقتصاد الدكاترة الذين يتحكمون فيه بمخترعاتهم ، فهو اقتصاد تجريبى ، وإذا كان الضباط الأحرار قد قاموا بثورة كبرى ، فإن الذى استولى على الحكم هم دكاترة الاقتصاد الذين شبعوا فينا تجارب فاشلة أسلمتنا إلى الفقر والديون والتخلف . وحتى فى زمن اقتصاد السوق لا يزال الدكاترة لهم الهيمنة على التوجهات الاقتصادية ، فهم الذين يتولون الاستشار بتطفيش المستثمرين . وهم يرون فى القطاع العام مملكة يصعب التنازل عنها مهما كانت الخسائر بالملايين ، وفى رعايتهم انخفضت الصادرات من ٢ , ٣٪ إلى ٤ ,٠٪ ، وإذا كانت الجمهورية المثالية هى الدولة التى تخيلها أفلاطون ، فهى دولة مثالية لأنها خلت من دكاترة الاقتصاد واقتصاد الدكاترة .

آلــو يا مـركـز !

عهدت أندونيسيا إلى شركة سويسرية بإدارة الجمارك ، فتضاعف دخل الجمارك لحساب الدولة . وفى أوربا موانئ كبرى تديرها شركات متخصصة . وفى الأرجنتين وصلت نسبة التضخم سنة ٩٠ إلى ٢٣٠٠٪ وفى سنة واحدة هبطت النسبة إلى ٤ , ٣٪ دون إغراق البلاد فى ركود اقتصادى . وكان الفضل لفريق من خبراء الإدارة فى الاستثمار وجذب الأموال ، فالإدارة علم وتخصص وأفكار متجددة . والإدارة الريفية عندنا هى سبب خسائر القطاع العام بالمليارات ، وهى سبب الخيبة الكبرى فى تخلف الصناعة والإنتاج والتصدير وتكدس الديون، وهى التى جعلت الدولة تنقض على جيوبنا بالرزاز كأنما نحن السبب فى خراب مالطة ، واكتفت الدولة من الخبرة الأجنبية بمدربى كرة القدم تدفع لهم بسخاء وبالدولار ، بينما نقلت مشايخ القطاع العام إلى قطاع الأعمال باعتبارهم عباقرة من أوائل خريجى كلية التجارة شعبة إدارة ريفية .

خـونى زوجـك يامـدام!

لا يمكن أن يقال إن هذا الإجراء الذى أقدم عليه د. الرزاز هو هدم لكيان الأسرة ، بل يمكن أن يقال إنه خطوة جريئة يشكره عليها المتبرمون بالزواج ، إذ استحدث الوزير تعديلاً فى اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ٨٣ فنص فى المادة ٦٥ من القرار الجديد فى حالة امتناع أحد الزوجين عن إعطاء البيانات اللازمة بعناصر ثروته والتوقيع على إقرار الثروة وكان غير ملزم بتقديم إقرار ثروة مستقل يقوم الزوج بإخطار المأمورية المقدم لها الاقرار بواقعة الامتناع عن التوقيع ، وطبعا واقعة الإبلاغ سوف تجر وراءها سلسلة من الخلافات تنتهى باللجوء إلى بيت أمها ثم الطلاق . . وهنا يستطيع د. الرزاز أن يجد مصدرًا جديدًا لتمويل الخزانة فتتولى المأمورية تحرير قائمة العفش برسم تنمية ٣٪ من قيمة العفش وتحصيل مؤخر الصداق ، وفرض دمغة اتساع على ورقة الطلاق واستدعاء المأذون ليطلقها بالثلاثة مع إعفاء الطلقة الثانية من الرسوم تشجيعًا للطلاق . .

الخمسة الكبار مع الباشكاتب !

لا أعرف جدوى الزيارة التى قام بها خمسة وزراء لصندوق النقد فى واشنطن ، واستقبلهم موظف بدرجة مدير إدارة ، ولابد أن رئيس الصندوق الذى كان من المفروض أن يكون فى استقبال خمسة وزراء قد غادر واشنطن فى اجازته الصيفية ، ونأمل أن تكون رحلة الوزراء الخمسة قد أثمرت وعوضت نفقات سفرهم وإقامتهم عشرة أيام مع السكرتارية والحرس ، وأتمنى أن يقتصر لقاء فبراير ٩٥ على وزير واحد ، وألا يكون رئيس الصندوق فى إجازته الشتوية ، فإذا كان فى الإجازة ، فكل ما أرجوه أن تقتصر الزيارة من جانبنا على عضو من أعضاء سفارتنا ليلتقى مع موظف الصندوق بدرجة مدير إدارة ، فإذا كان ذلك غير ممكن وأصر الوزير أو الوزراء على السفر لمقابلة الموظف بدرجة مدير إدارة ، فإنى أرجو أن يحملوا له بيانات صحيحة حتى لايضطرهم إلى العودة إلى واشنطن فى فبراير ٩٦ بالبيانات الصحيحة .

مصـر : دار المعـوقين

انتشرت المعوقات فى حياتنا ، وأصبحنا فى حاجة إلى وزارة لا تقتصر مهمتها على إزالة معوقات الإنتاج ، ومعوقات الاستثمار ومعوقات التصدير ، بل تمتد إلى إزالة المعوقات أمام الشباب لاستصلاح الأراضى ، وإزالة المعوقات أمام المصريين ليأكلوا لحمة يومين فى الشهر ، وإزالة المعوقات أمام المودعين لاسترداد أموالهم، وإزالة المعوقات أمام المرضى للحصول على الدواء بسعر مناسب ، وإزالة المعوقات أمام الحكومة للاهتمام بالإنسان المصرى بتغذيته ، ودفع الدم فى عروقه ومساعدته على التنفس الصناعى ، حتى يستطيع أن يواصل دفع الضرائب التى تعتمد عليها الحكومة فى الإصلاح الاقتصادى .

الجمهورية العشوائية

تجاوزت العشوائية المناطق السكنية لتشمل كل حياتنا ، قرارات عشوائية يتم الرجوع عنها بعد خراب مالطة ، وقوانين عشوائية تلغيها المحكمة الدستورية ، وعشوائية فى نظر القوانين بمجلس الشعب ، وعشوائية فى اختيار وتعيين بعض الوزراء ، وعشوائية فى مكافحة الإرهاب حتى جاء حسن الألفى ، وعشوائية فى معاملة المستثمرين ، وعشوائية فى فرض الضرائب ، وعشوائية فى معاملة العاملين بالخارج ، وذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا ، وعشوائية فى معالجة أخطر مشكلة وهى الانفجار السكانى ، فمن حسنين ومحمدين إلى انظر حولك إلى قص ولزق ، وعشوائية فى الرياضة و إعداد الفريق القومى ، وشيلوا الجوهرى وحطوا الجوهرى وحطوا طه وشيلوا طه ، الشىء الوحيد الذى يعمل بنظام صارم وبلا عشوائية هو قتل المصريين باسفسكيا الرزاز .

صنـدوقى أكثر من الصنـدوق !

يتلمسون الأعذار لوزير المالية فى فرض الضرائب ، لأنها أوامر الصندوق مع أن الحقيقة هى أن الصندوق معترض على النظام الضريبى للرزاز ، ويرى أنه لا يشجع على الاستثمار ، ولا يغرى المستثمرين ، كذلك هناك اعتراضات على أسلوب الإصلاح الاقتصادى ، فأولى بديهيات الإصلاح هى زيادة الإنتاج والصادرات ، وخلق فرص العمل واختفاء البطالة ، بينما وزير المالية يعتقد أن الإصلاح لا يتم إلا بفرض وتحصيل المليارات التى تفقر القادرين وتحول الفقراء إلى معدمين ، ويتستر وزير المالية وراء الصندوق ، ويخيفنا به كالبعبع مع أن البعبع أصبح معروفا لكل المصريين .

الحمد لله على الشرف !

شىء مفرح أن أكتشف أن فى مصر قانونا لمحاكمة الوزراء صدر سنة ١٩٥٧ ولا يزال ساريا ، لكنه لم يستعمل أبدًا ، ولم تنعقد مرة واحدة محكمته المشكلة من مستشارين وأعضاء من مجلس الشعب ، وكم أسعدنى أن طوال ٣٧ سنة حكمنا وزراء من طبقة الملائكة ، فليس عندنا وزير حامت حوله شبهات ، أو وزير استغل نفوذه ، أو وزير خالف الدستور فاتجر بالعقارات واشتراها من الحكومة بثمن بخس وباعها بأضعاف مضاعفة ، أو وزير تربح من منصبه ، أو وزير عقد أقاربه الصفقات فى حمى نفوذه ، أو وزير قبض عمولة ، أو وزير انحرف بشكل أو بآخر، فالحمد لله أننا طوال ٣٧ سنة حكمنا وزراء لا يرتكبون أفعال المفسدين من وزراء إيطاليا أو اليابان ، وقانا الله شر الفساد والمفسدين ، وجعل قانون محاكمة الوزراء لا حاجة لنا إليه أبد الآبدين .

قـرش البــلاعــة !

فى تصريح لرئيس الضرائب نشر هذا الأسبوع ، أن الضرائب هذا العام سوف تتخطى ١٤ مليار جنيه ، وهو خبر نقول معه للحكومة ألف مبروك ، فلاشك أنها قدرة عظيمة أن تحصل حكومتنا على ١٤ ألف مليون جنيه من شعب يبلغ متوسط دخل الفرد فيه ٦١٠ دولارات سنويا ، ونحن نعلم أن هذه المليارات خرجت من جيوبنا ، ولم يصبح لنا أى حق فيها ، لكننا نتطلع إلى عطف الحكومة أن تخصص جزءا تافها وضئيلاً من هذا المبلغ لشراء غطيان للبلاعات حتى لا يسقط أطفالنا فيها ، فإذا تعذر ذلك ربما بسبب اعتراض صندوق النقد على أداء خدمات لدافعى الضرائب ، فإننا نرجو الحكومة أن تضيف قرشا إلى تذكرة السينما والمسرح اسمه قرش البلاعة ، نشترى بحصيلته الغطيان المطلوبة ، آملين ألا يعترض الصندوق على ذلك ، داعين ألا يرى صندوق النقد طفلاً فى بلاعة .

أسئلة خارج المقرر !

ـ س : هل سبق للحكومة تخفيض الجنيه ؟

ج : كثيرًا . فالحكومة تخفض الجنيه بين فترة وأخرى برفعها للأسعار .

ـ س : ما الذى يحدث للجنيه إذا استجابت الحكومة لصندوق النقد وخفضت الجنيه ؟

ج : لا شىء . فمن كان على الأرض لا يخشى السقوط .

ـ س : متى يصبح الحوار الوطنى مثمرًا ؟

ج : عندما يتحول من حوار قمة بلا قاعدة إلى حوار قاعدة بلا قمة .

ـ س : لماذا نعتبر هذه الحكومة متميزة فى أسلوب سد العجز فى الموازنة ؟

ج : لأن سد العجز فى الموازنة فى العالم كله يعتمد على زيادة الإنتاج والصادرات ، بينما حكومتنا تسعى إلى سد العجز بالضرائب الباهظة .

ـ س : ما هو الوقت الذى يتوقف فيه وزير المالية عن فرض ضرائب جديدة ؟

ج : عندما ينام .

ـ س : متى يتم تعديل الدستور ؟

ج : عندما يطلب ذلك صندوق النقد .

البرسيم!

انتهى الحوار الوطنى بنجاح ، فعرفنا من هو العامل ، ومن هو الفلاح ، ومزايا الانتخاب بالقائمة ، وتم إهمال المشاكل الهامشية كتعديل الدستور ، وقد حان الحين لانعقاد مؤتمر حوار الشعب مع الشعب لبحث مشاكل الشعب : البطالة والانفجار السكانى وجرائم تلويث النيل بالمجارى ، ونفايات المصانع والسموم ، والتلوث الغذائى : اللحوم الفاسدة والمصنعة المغشوشة ، والفراخ ذات الهرمونات الضارة ، والخضراوات والفاشيولا والفاكهة والمبيدات والألبان والفورمالين ، ثم الغلاء الفاحش والضرائب التى لا تنتهى ، وارتفاع دخل الفرد ١٠٠٪ خلال السنوات العشر الأخيرة ، مع ارتفاع الضرائب فى نفس المدة إلى ٥٠٠٪ وانعدام الخدمة الصحية حيث يشترى دافع الضرائب الحقن والسرنجات والجلوكوز والقطن والشاش وغيره من خارج المستشفى الحكومى ـ ولاشك أن الشعب سوف يدرك بحسه القومى أولوية المشاكل ، فيعتبر كل ما تقدم مشاكل هامشية تحتمل التأجيل أمام المشكلة الرئيسية ، وهى وجوب زيادة رقعة المليون فدان المخصصة لزراعة البرسيم .

الفلاح التليفزيونى

كنت أتمنى أن يكون الحوار الوطنى إضافة و إثراء . فهناك قضايا جوهرية لم يتناولها الحوار كتعديل الدستور مثلا ، وهناك قضايا حظيت باهتمام خاص رغم سبق الفصل فيها ، كالانتخاب بالقائمة ، ومن هو العامل ، ومن هو الفلاح . وكان هذا البحث الأخير مثار دهشة بالغة إذ استقر الرأى منذ الستينات على تعريف العامل والفلاح . ألم يكن من الأجدر أن يخصص الوقت الذى ضاع فى تعريف الفلاح ، لمناقشة قضية جوهرية هى تعديل الدستور؟! لكن يجوز أن مرور ثلاثين سنة يستوجب إعادة النظر فى أمر الفلاح ، فربما تغير فلاح التسعينات بالهندسة الوراثية وأصبح لا ينطبق عليه التعريف القديم ، أو يجوز أن ظهور الفلاح التليفزيونى فى المسلسلات أدى إلى ظهور نوع جديد من الفلاحين ، يمكن تحويلهم بعملية جراحية إلى فئات .

وأصبح ألف ليلة وليلة

أرجو أن ينجح الحوار الوطنى وأن يثمر ، فقد قضينا الزمان نبحث عن صيغة سياسية قومية من أجل مصر ، وحرنا فيها - كما يقول الخيام - بين شتى الفكر من الاتحاد والنظام والعمل للرجل الطيب محمد نجيب إلى هيئة التحرير إلى الاتحاد القومى ، ودقت ساعة العمل الثورى ، وإعلان الزحف المقدس . الزحف إلى أين؟ غير مهم . المهم أن نزحف ، ثم الميثاق والاتحاد الاشتراكى وتماثيل رخام ع الترعة وأوبرا فى كل قرية عربية ، ثم إزالة آثار العدوان ، ولا يعلو صوت على صوت المعركة ، ثم ثورة التصحيح ، ثم الانفتاح مع الثنائى المرح توفيق عبد الحى ورشاد عثمان ثم التعددية والمنابر ، والأحزاب ثم الديمقراطية التى تحولت من شعار إلى حقيقة ، والتزم بها حسنى مبارك وحده ، ثم نادينا بالصحوة الكبرى ، ولا تزال فى عز النوم ، ثم المشروع القومى لتصحيح المسار الاقتصادى فى ألف يوم ، وضل المشروع طريقه متجها إلى التليفزيون لتصبح الألف يوم ألف ليلة وليلة .

محبوبة بشكل !

حكومتنا المحبوبة تعرف أنها محبوبة مهما فعلت بنا ، فهى لا تعادى كل يوم فئة من الشعب كما يشيع العوازل ، بل هى تعرف أنها حكومة جذابة وزايدة فى الحلاوة ، والكل مغرم بها ، والغاوى ينقط بطاقيته ، وبرغم الاجتماعات التى تعقدها نوادى المصريين فى الخارج احتجاجا وسخطا على ابتزاز الحكومة بالضريبة الجديدة ، فالحكومة تعرف فى النهاية أن حبها فى القلوب سوف يحقق لها ما تريد ، وحكومتنا سبق أن مدت يدها إلى جيوبهم باسم تصاريح العمل ، وهاج أولادنا وماجوا ثم رضخوا حبا وعشقا فيها ، ثم فرضت عليهم ضريبة ألغتها المحكمة الدستورية ، ولكن حكومتنا المحبوبة لم ترد لهم الفلوس التى حصلتها بغير وجه حق ، وإنما فرضت عليهم الضريبة مرة أخرى ، والتى قال عنها الاقتصادى الكبير على نجم إن تكلفة تحصيل الضريبة يفوق حصيلتها ، وحكومتنا المحبوبة تعرف أن المغترب يرفع عنها عبء خدمات عديدة ، من تشغيل ومسكن ومأكل وعلاج وتعليم وكهرباء ومياه وصرف صحى ، لكنها تعرف أنه سيرضخ فى النهاية غراما بحكومتنا الغندورة .

فحكومتنا المحبوبة تتحدى أى مواطن أن يكرهها كراهية التحريم !

اطمئنوا دائما!

من سنوات تكرر خروج قطار حلوان عن القضبان ، فقال مسئول السكة الحديد : إن السبب هم الأولاد الذين يضعون غطيان الكازوزة فوق القضبان ، وعندما كان الكبريت ينط فى العين ظهر مسئول الصناعة فى التليفزيون يقول : السبب هو أن الناس لا تضع عود الكبريت فى الاتجاه الصحيح على الحكاكة ، فلما جرب بعضهم الطريقة التى شرحها تحسن الكبريت فعلاً وأصبح لا ينط فى عين الذى أشعله بل فى عين الجالس إلى جواره ، وعندما تحدث كارثة ينبرى المسئولون يشرحون لماذا حدثت الكارثة؟ ولا يقولون لماذا لم يمنعوا وقوعها ؟ وفى حرب اليمن قالوا لنا : اطمئنوا جميع المصريين بخير ثم يتبين العكس ، وفى الحج قالوا : اطمئنوا جميع المصريين بخير ، ثم يتضح أن عدد المتوفين ضرب رقما قياسيا ، وفى حرب رواندا : اطمئنوا تحلل الجثث فى بحيرة فيكتوريا لن يلوث مياه النيل ، وقريبًا سوف نسمع : اطمئنوا البكتريا آكلة اللحم لا خطر منها علينا فقد ثبت أن البكتيريا عندنا نباتية لا تأكل اللحم .

العيــد الكبيــر !

فى أول يناير ١٩٩٤ كتبت فى هذا المكان عن دولة الصعيد البائسة ، التى تقع جنوب القاهرة وتنتمى للعالم الرابع ، وتمنيت أن يكون الاستثمار فيها لا يخضع لهيئة الاستثمار . وقد تحققت الأمنية عندما تقرر ـ بتوجيهات الرئيس مبارك ـ إعفاء المشروع الاستثمارى من موافقة هيئة الاستثمار ، إذا كان رأس المال لا يزيد عن عشرة ملايين جنيه ، وبذلك سوف تسعدنا هيئة الاستثمار لأن بعض المؤسسات يسعدنا وجودها ، والبعض الآخر يسعدنا اختفاؤها ، كهيئة الاستثمار فمعظم المشروعات لديها فى حدود العشرة ملايين . أما عن المناطق الحرة فما دام يرأس مجلس إدارتها محافظ الإقليم ، فلماذا لا تضم إلى المحافظة أسوة بالمناطق الصناعية ؟ وبقدر ما كانت هيئة الاستثمار ضرورة مرحلية فى السبعينات مع بداية الانفتاح بقدر ما أصبحت كابوسا بيروقراطيا رهيبًا للمستثمر . إن الصين الشيوعية حققت ٤٨ ألف مشروع فى سنة ١٩٩٢ استثماراتها ٥٢ مليار دولار ، وذلك بأربعة موظفين . اثنان يتلقيان طلبات الاستثمار فى حدود عشرة ملايين ، واثنان آخران لما زاد عن ذلك . ويوم تلغى هيئة الاستثمار هو يوم عيد كبير للرخاء تعطل فيه المصالح والمدارس ، ويصلى فيه المواطن شكرا لله على بداية اختفاء البطالة والفقر ، ويدعو كل مستثمر ربه اللهم اكتب لنا النجاة من رعاية الحكومة لنا ووصايتها علينا ، اللهم اجعل الحكومة تهتم بشئونها وأبعدها عن شئوننا ياكريم .

محمد بك !

من نص البيان المالى المقدم من الحكومة إلى مجلس الشعب يقول وزير المالية : إن الدخول زادت من ٨١/ ٨٢ إلى ٩٢/ ٩٣ بنسبة ١٠٠٪ ، وعن الضرائب كانت حصيلة الضريبة العامة فى ٨١/ ٨٢ مليارا و ٩٠٠ مليون جنيه زادت فى ٩٢/ ٩٣ إلى ١٣ مليارا و ٨٠٠ مليون بزيادة قدرها ٦٢٦٪ .

وضرائب الجمارك كانت فى ٨١/ ٨٢ مليارا و ٦٠٠ مليون زادت فى ٩٢/ ٩٣ إلى ٤ مليارات و ٨٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠٪ .

وضريبة الاستهلاك (المبيعات) كانت ٨٠٠ مليون فى ٨١/ ٨٢ زادت حصيلتها فى ٩٢/ ٩٣ إلى ٧ مليارات ومليون جنيه بزيادة ٧٨٧٪ ، ولو أخذنا متوسط نسبة زيادة الضرائب العامة والجمارك والمبيعات ، فتصبح النسبة ٧, ٥٣٧٪ ، بينما الدخول ١٠٠٪ .

وبعد أن بلغت الضرائب أكثر من خمسة أضعاف الدخول ، وهو ما لم يحدث حتى فى عصر محمد بك البرديسى ، يفكر الشعب المصرى فى التقدم ببلاغ إلى مكتب مكافحة النشل .

ولا أكبـــر كمبيـــوتر !

د. عاطف صدقى من أكفأ رؤساء الوزارات ، ولكن من المستحيل أن يصل أداء رئيس وزراء ـ أى رئيس وزراء ـ ولا حتى إلى درجة مقبول ، وهو مكلف بأعباء ينوء بها أكبر كمبيوتر فى العالم. ترقية مدير عام تحتاج إلى إمضائه ، سفر موظف ، علاج مواطن على نفقة الدولة ، تمليك أجنبى شقة ، منح جنسية ، مثلا . . النظر فى أمر منكوبى العبارة القمر السعودى يحتاج إلى اجتماع لجنة مواجهة الكوارث التى يرأسها رئيس الوزراء بحكم منصبه ، ولم تجتمع اللجنة منذ وقوع الكارثة إلى الآن . رئيس الوزراء يرأس ٣٣ مجلسا أعلى ولجنة عليا (المجلس الأعلى للتصدير مثلا لم يجتمع ولا مرة منذ تشكيله من ثلاث سنوات) رئيس الوزراء يصرف شئون الأزهر لأنه ـ إن كنت لا تعلم ـ وزير شئون الأزهر، ثم هو يرأس ١٨ لجنة عليا مشتركة مع بعض الدول العربية . بحق السماء ما هى الحكمة فى أن تتعطل مصالح الناس فى انتظار مجلس ، أو لجنة لا تجتمع بالسنين ؟ لماذا لا يفوض رئيس الوزراء سلطاته للوزراء ؟ هل هى انعدام ثقة ؟ هل هو عرف ساد من أيام الخلافات داخل مجلس الوزراء أيام أن كان مجلس الأخوة الأعداء ؟ وإذا كان الوزير قد أصبح لا يملك ترقية موظف إلى درجة مدير عام . فما هى مهمة الوزير غير الوقوف فى المطار ؟

يا أهـــل اللـــه !

أعلن وزير المالية أن الحكومة تعمل على تحصيل خمسة مليارات جنيه ضرائب ورسوما إضافية ، ليكتمل المبلغ إلى ٣٣ مليارا فى السنة المالية الجديدة . وواجبنا نحن الشعب الشهم أن نساعد الحكومة فى الإصلاح الاقتصادى مهما كانت ظروفنا المالية ، ولا ينبغى أن نحرج الحكومة فننتظر منها خدمات ، أو حقوقا مقابل المليارات التى ندفعها . وأى مواطن يتردد على مستشفى حكومى مثلا يعرف أنه ليست له حقوق فى مقابل الضرائب ، بل عليه واجبات مثل المواطن ع . م الذى توجه إلى مستشفى ٦ أكتوبر الحكومى ، بعد أن اشترى بمعرفته ـ كما طلبوا منه ـ بمائة وخمسين جنيها ، الشاش والقطن والميكروكروم والحقن والسرنجات والجوانتى والكحول ، وحتى الجيليكوز الذى سيتغذى عليه . ولا يهمنا إن كان قد اقترض أو ساعده زملاؤه ، لكنه يثبت لنا أن أى مواطن محدود الدخل يستطيع أن يدبر ما تطلبه الحكومة مهما كانت أحواله ، ولهذا سوف ندفع الخمسة مليارات الجديدة بعون الله مهما بلغ بنا الضنك . وحتى لو سدت السبل فى وجوهنا ، فسوف نناشد الصليب الأحمر الدولى القيام بحملة عالمية تبرعوا للشعب المصرى ليدفع ضرائب وزير الجباية .

اللعب مع الأرقام !

قال الرئيس مبارك : إن حجم الاستثمارات فى ١٨ منطقة ومجمعا صناعيا بلغ ١٠ مليارات جنيه ، وفرت ١٧٠ ألف فرصة عمل ، يعنى توفير فرصة العمل الواحدة يحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه استثمارات ، وهذه أرقام صحيحة لأنها مأخوذة من تجربة قائمة ، يطابقها فى الصحة ما أعلنه د . الجنزورى أن استثمارات ٩٤/ ٩٥ تبلغ ٣٥ مليارا توفر ٤٥٧ ألف فرصة عمل جديدة ، أى أن فرصة العمل الواحدة تحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه استثمارات . ورغم أن حجم البطالة أكثر من ثلاثة ملايين ، فقد أعلن وزير القوى العاملة أن حجم البطالة لا يتجاوز مليونا و ٤٢٥ من خريجى التعليم العالى والمتوسط ، وإنه قد تم إعداد خطة لإقامة مشروعات إنتاجية تكلفتها ٦ مليارات لاستيعابهم ، وإذا كانت فرصة العمل الواحدة تحتاج إلى ٦٠ ألف جنيه ، فالمليون ونصف مليون خريج يحتاجون إلى ٩٠ مليارا وليس ٦ مليارات ، فالستة مليارات توفر فرص عمل على مدى ١٥ سنة . . ربما للورثة .

إن البطالة أخطر مشاكلنا لا يمكن التعامل معها بأرقام هزلية خصوصا من الوزير المسئول عنها ، وقديما قال حكيم أسبرطة بعض الناس يقول ما يعلم ، وبعضهم يعلم ما يقول ، والسيد الوزير لا يقول ما يعلم ولا يعلم ما يقول .

أصـدق تمثيــل !

تزعم الحكومة أنها لن ترفع الأسعار مع الموازنة الجديدة فى يوليو، وحتى ولو صدقت فهى غير صادقة والكمال لله وحده ، إذ وجدت الحكومة غايتها بملاعبة الشعب لعبة السنيورة ، أو الثلاث ورقات الشهيرة بضريبة المبيعات ، فهى تعد الآن قائمة طويلة بزيادة ضريبة المبيعات على السلع والخدمات ، وإخضاع سلع جديدة ، وخدمات حكومية أخرى ، لهذه الضريبة حتى تحقق حصيلة مليارية جديدة من جيوب الفقراء المحكوم عليهم بالحياة الشاقة المؤبدة ، وكان يمكن أن نناشد مجلس الشعب حماية الشعب من حكومة نسيت الرحمة ، غير أن هذا أمر عسير ، وليس هذا طعنا فى مجلس الشعب . بالعكس ، المجلس يمثلنا أصدق تمثيل ، فنصف تعدادنا يتغيب عن العمل ، وكذلك نصف المجلس ، والنصف الآخر فى تعدادنا يفضل النوم أثناء العمل وكذلك أعضاء المجلس ، ثم إننا شعب يقول بينما الحكومة تفعل ، وكذلك المجلس يقول والحكومة تفعل ما تريد ، ثم ماذا نطلب من مجلس قال عنه رئيس الوزراء إنه مجلس دخل التاريخ لأنه أقر قانون لعبة السنيورة الشهيرة بضريبة المبيعات .

الحدوتة الملتوتة

ـ فى مارس ٩٠ قال وزير الاقتصاد فى مجلس الشورى : إن هناك إجراءات عاجلة لإزالة كافة معوقات التصدير .

ـ فى يولية ٩٠ طلب الرئيس مبارك من الحكومة إزالة كل معوقات وموانع التصدير ، وقال الرئيس إن هذه الموانع يجب أن تنتهى إلى الأبد .

ـ قبل يولية ٩٠ زار الرئيس مبارك منافذ التصدير وشاهد على الطبيعة عملية تعذيب المصدرين بيروقراطيا ، وأصدر توجيهاته إلى الوزراء المختصين .

ـ فى مارس ٩٣ قال وزير الاقتصاد فى مجلس الشعب إنه تم خفض المستندات المطلوبة من المصدر من ١٥ مستندًا إلى خمسة مستندات فقط وإن كافة معوقات التصدير سوف تختفى تمامًا .

ـ فى يناير ٩٤ اجتمع وزير الاقتصاد مع رجال الأعمال لبحث مشروع قانون الاستيراد والتصدير لإزالة كافة شكاوى المصدرين ومعوقات التصدير .

ـ فى ١٨ فبراير ٩٤ : مانشتات بالخط العريض : إجراءات تنفيذية عاجلة لإزالة العقبات أمام المصدرين .

ـ فى مارس سنة ٢٠٢١ : إجراءات حاسمة لإزالة معوقات التصدير .

امسك حرامى!

تطلق الحكومة على نفسها إشاعة كاذبة ، وهى أنها تشجع التصدير ، والحكومة معذورة ، فهى مريضة بالحول الاقتصادى إذ تتكلم بحماسة عن اقتصاد السوق ، وتتصرف بأفكار كارل ماركس تصديرًا واستثمارًا . وتشجيع التصدير معناه تسخير كل إمكانيات الدولة لخدمة التصدير ، لماذا مثلاً تصدر إسرائيل ـ كنموذج لدولة صغيرة ـ ب ٢٤ مليارًا سنويًا ؟ ونصدر نحن ب ٤ مليارات ياحسرة ! إسرائيل تحدد مواعيد إقلاع الطائرات وفقا لطلبات مصدرى الخضر والفاكهة والزهور قبل مواعيد فتح الأسواق ، وهى تحدد أسعار الشحن حسب قيمة كل سلعة للتيسير على المصدر ، وهى ليست كحالنا البيروقراطى الأهطل ، فلا تفرض على المصدر مثلنا رسوم جمرك وفحص مفرقعات ، وفحص صادرات وأرضيات ودمغات . وكل هذه الرسوم هدفها خراب بيت المصدر الذى تعامله الدولة باعتباره «حرامى» ، وبينما يستطيع كل مواطن تحويل أى مال للخارج فإن المصدر لو تأخر عليه المستورد الخارجى فى تحويل كامل قيمة الفاتورة ، فالسجن فى انتظار المصدر وفقًا للاستمارة « ت . ص » ويبدو أن التيسير على المصدرين الذى تتحدث عنه الحكومة هو الاكتفاء بسجن المصدر ، والتنازل عن محاصرة بيته ومكتبه بقوات الأمن المركزى .

.. لرعاية الحمير !

مافيا الاستيراد حكومة تحكم مع الحكومة ، وأحيانا من خلف ظهر الحكومة ، وهى أقوى من الحكومة ، وأذكى من الحكومة أيضا . فعندما أرادت المافيا كسب الملايين الحرام باستيراد اللحوم الفاسدة ، قامت أولاً بتنويم الحكومة مغناطيسيا ، وأمرتها بأن تقضى على المشروع القومى للبتلو الذى يحقق الاكتفاء الاستهلاكى واستقرار سعر اللحم ، فقامت الحكومة وهى منومة بتخريب المشروع ، إذ رفضت تسلم اللحم من المربين لبيعه فى منافذها التموينية فتسببت فى خسارة فادحة لهم ، وقطعت صلتها بهم وضاعت ملايين الملايين التى أنفقت على محطات تربية العجول وملحقاتها ، وتم تسريح ألوف العمال ، وأغلقت مصانع العلف ، ومدت الحكومة الرشيدة يدها ، وهى منومة لتوقع قرارًا للمافيا باستيراد اللحوم لسد العجز فى الاستهلاك .

هل عندكم تفسير ولو غير وجيه لهذا الموقف ؟

فلنكن على نياتنا ونقول إن الحكومة أهملت تربية العجول حتى تتفرغ لرعاية الحمير .

وحـده .. حسن الألفـى !

حكومة أعصابها حديد !

البطالة تتفاقم دون أن تطرف للحكومة عين . فى الداخل لا يوجد عمل . فى الخارج انكمشت سوق العمل ، وسيطرت العمالة الآسيوية على الخليج ، وزحف جياع أفريقيا إلى ليبيا وغيرها هربا من الجوع ، واكتفاء بالمأكل والملبس والإقامة . من المضحك أن بعض الشركات المصرية فى الخليج تستخدم العمالة الآسيوية الأعلى أجرًا (أجر النجار السيرلانكى ضعف أجر المصرى) هذه هى البطالة المنظورة ، أما غير المنظورة ، أو المقنعة فكلنا نعرفها فى القطاع العام . ما الحل ؟ القطاع العام لا يجد من يشتريه بخسائره الفاحشة وعمالته الزائدة . القطاع الخاص يتوسع فى حذر وتوجس ، وبعضهم يوقع عقد العمل مع العامل ومعه استقالة يكتبها على بياض هربا من قوانين العمل التى تعتبر صاحب العمل «حرامى» . هل الحل فى الاستثمار ؟ النظام الضريبى الجائر أصبح يطفش المستثمرين ، حتى أن المصرى نفسه يستثمر الآن فى تايلاند وتونس ، حيث لا يدفع أكثر من ١٥٪ ضرائب . ما العمل وطابور العاطلين يمتد ، والجامعات تقذف شبابا بالملايين تطوروا فكريا ولم يتطوروا اقتصاديا ، والنتيجة تسرب أعداد منهم إلى ذوى الجلباب الأبيض واللحية .

فماذا يستطيع أن يفعل حسن الألفى وحده ؟

حــادث غــريب : الحــكومة تفــكر !

أصبحت أسعار الدواء الفلكية أمرا واقعا لا حيلة للحكومة فيه، وواضح أن المسئولين قد انتهوا إلى أن المشكلة لا حل لها اليوم أو غدا ، فكل مشكلة جديدة لا يتوفر لها حل تقليدى جاهز، تنضم أوتوماتيكيا إلى رصيد المعاناة المتزايدة عند الناس . .

والحكومة معذورة ، ذلك أن الحكومة لا تملك أى حل غير تقليدى لأنه يحتاج إلى تفكير جديد ، فالحكومة عادة لا تفكر ، وإذا فكرت فهذا يعتبر حادثًا غريبًا وخبرا مدهشا للصفحة الأولى ، وحكومة الخديوى مثلا التى كانت تدفع « زمان » ثلاثين قرشا ثمن مقتل إنسان بالسخرة ، هى نفسها التى تدفع الآن ٣٠٠ جنيه ثمن مقتل إنسان بالمقطم ، وإذا كان هذا هو سعر الإنسان الذى يقل عن سعر الحمار بـ ١٦٠٠ جنيه حسب آخر تسعيرة للحمير ، فما جدوى التفكير فى توفير الدواء للمريض الفقير ؟؟ لهذا كله عدلت الحكومة مسار المريض إلى الصيدلية وحولته إلى مسار فى اتجاه واحد إلى القرافة .

ســـلامتـك يا دكتــور

هل هذا الخبر يستحق زغرودة ؟ الخبر أن الحكومة تقول إن البنك الدولى مبسوط مننا لظهور نتائج طيبة ، وأهمها انخفاض معدلات التضخم إلى ٣, ٧٪ ، ومع تمنياتنا أن ينبسط البنك دائماً مننا فالخبر لا يستحق زغرودة ، لكن صويت ممكن . . فشىء طبيعى أن تنخفض معدلات التضخم مع الكساد ، وبالمناسبة الكساد لم يصبح عالميا ، إذ بدأت أمريكا وبريطانيا فى الخلاص منه بينما يمثل عندنا عاهة اقتصادية مستديمة ، تظهر فى زيادة عدد قضايا إشهار الإفلاس (سنة ٩٣) ١٠٠٪ بالنسبة لعدد القضايا فى سنة ٩١ ، وقد كان إجراء طيبا من الحكومة أن تصلح سعر الصرف وسعر الفائدة ، أما غير الطيب فهو أننا نحن الشعب الذين تحملنا ثمن هذا الإجراء من أجل زيادة الإنتاج ، فهل تحققت زيادة ملموسة فى الإنتاج ؟ سؤال غبى لأن جوابه معروف يدفعنا إلى الإحباط ، فإن أهم ظواهر التحسن الاقتصادى هى زيادة الإنتاج والتصدير وانحسار البطالة ، ولم يتحقق شىء من هذا بسبب البيروقراطية الغبية ونظام جباية الضرائب غير الاقتصادى لصاحبه الدكتور الرزاز ، ثم الجثة التى تحملها الحكومة على كتفها من ٣٠ سنة والشهيرة بالقطاع العام والتى أدخلت د. عاطف عبيد أخيراً غرفة الإنعاش .

احترام الفراعنة

تعلمنا من أيام الفراعنة أن احترام الكبار واجب ، ولأننا قوم مؤدبون فنحن نعرف أن الكبار أمام القانون معصومون من الخطأ ، وأننا ـ نحن الصغار ـ معصومون من الصواب ، ولذلك فنحن نقف إلى جانب الكبير إذا حاول القانون الإمساك به ، ومثلا اتهم وزير سابق الوزير الذى أعقبه بتهم شائنة تحولت إلى عناوين ضخمة فى الصحف . . ثم تدخل أولاد الحلال لفك الاشتباك احتراما وإجلالا للكبيرين بغض النظر عن الصالح العام ، أو الصالح الخاص أو أى صالح ، فلا يليق الانتقاص من قيمة الكبار أمامنا نحن الصغار ، بينما فى اليابان مثلاً فقدوا هذه القيم العظيمة ، فمنذ أيام وافق مجلس النواب اليابانى بالإجماع على رفع الحصانة عن كيشير ناكامورا وزير التعمير السابق ، وعلى الفور صدر أمر المحكمة بالقبض عليه ، واحتجازه عشرة أيام للتحقيق معه فى تهم رشوة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصدق حكيم أسبرطة الذى قال لعنة الله على قوم لا يحترمون كبراءهم المنحرفين .

فــزورة كل يــوم!

كل سنة وأنت طيب .

انتهت فوازير رمضان ، وهذه فزورة العيد حاول أن تحلها من باب التسالى :

قوى جدا . ذو هيبة عظيمة . شرس مع ذوى الشراسة . يتجرد أحيانا من الرحمة سعيا إلى إحقاق الحق ، أحيانا يختفى لأسباب خفية ، وأحيانا يظهر بحضور قوى . ينتصر للضعيف ، ويقتص من القوى . يرتجف منه الصغار ويخدعه الشطار ، ويفر مذعورًا أمام الكبار .

هل عرفته ؟

إنه القانون .

واقرأ الفزورة من أولها .

فلوسنا يا محمد بيه !

الوجبات التى تقدم على موائد الرحمن بالقاهرة تقدر بمليون وجبة فى اليوم ، والقاهرة تمثل ربع تعداد السكان ، أى أن أربعة ملايين وجبة تقدم يوميا على مستوى الجمهورية ، أو حوالى ١٠٠٠ مليون جنيه فى الشهر ، وهذا يعنى أن أهل الخير فى هذا الشعب الطيب يدفعون مليار جنيه فى هذا الشهر الفضيل ، بخلاف الزكاة وتبرعات ليلة القدر لمصطفى أمين ، والتبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات بالجهود الذاتية ، وهذا مؤشر طيب أن الدنيا بخير وأن الشعب ينتمى إلى بعضه البعض انتماء حميماً ، لكنه مؤشر سيئ للحكومة التى جمعت من الشعب ١٤ مليار جنيه ضرائب فى سنة ٩٣ ، لتنفق بسخاء على نفسها مثل مجمع خمس نجوم لوزارة د. الرزاز كبير الجباة فى مصر ، ورحلات الوفود الحكومية والبرلمانية حول العالم فى ٣٦٥ يوما ، وترك المودعين يتضورون جوعا مع أن الحكومة شريكة فى عمليات النصب عليهم ، وشراء أسطول مرسيدس تلقت بعده ـ كما يقال ـ خطاب شكر من شركة مرسيدس لدور حكومتنا الرشيدة فى إصلاح ميزانية الشركة ، وبعزقة الأموال على إعلانات كأس الإنتاج التى تقوم الحكومة بتصنيعها فى مصانع فوانيس رمضان .

صغار الكبار وكبار الصغار!

من حق ابن الوزير ـ كما من حق ابنى وابنك ـ أن يعمل ، فما درس وتعلم لكى يلزم البيت ، ومن حق ابن أى صاحب منصب أن يعمل فى الحكومة ، أو يعمل حرًا ، غير أن هذا الحق يقف عندما تبدأ إساءة استعماله ، فإذا استغل الابن الوظيفة بشكل ، أو بآخر محتميا بسلطان الأب غابت القدوة أمام الصغار ، وإذا تحول ابن الوزير إلى رجل أعمال ، واستورد مثلاً أطعمة فاسدة متحصنًا وراء منصب الأب ، سعى إليه الشركاء من الحيتان المصابين بسعار المال ، وانتفت القدوة أمام الصغار الذين يتساقطون وحدهم فى قبضة القانون ، لأنهم لا يعرفون أن القانون يحكم الصغار ويحكمه الكبار ، وإذا كنت أعرف أبناء أصحاب مناصب يلتزمون بالأخلاقيات فعلاً ، فنحن لا ندين الابن الذى يحتمى بمنصب الأب ، بل ندين الأب نفسه ، لأنه فاسد ومتربح من خلال الابن الذى يشاركه طابور طويل من الحيتان ، ويحميهم الأب بالتبعية ، ولا تنشر الصحف إلا أسماء الصغار الذين افتقدوا القدوة ، وقديما قال حكيم أسبرطة : من كان له كرش واسع وجب أن يكون له ظهر متين .

وصـــورة العـــائـلـة ؟؟

فى خلال سنة ، حققت النيابة الإدارية فى ٥٦ ألف قضية رشوة ، كما تم التحقيق فى ١٤٠٠ قضية اختلاس ، وإذا كان ما يضبط من الجرائم عادة هو ربعها ، فمعنى ذلك أن هناك أكثر من ربع مليون مرتش ومختلس سنويا ، ونحن نكتفى بمراقبة المتهم وتصويره بالفيديو متلبسا بالرشوة ونتجاهل الأسباب عن عمد ، أو جهل أو غباوة . رغم أن هذه الأرقام الفلكية تقطع بأننا أمام وباء إدارى . ايدز وظيفى . انهيار المناعة الأخلاقية أمام الانحراف .

ما هو السبب ؟؟ . هل هو غياب القدوة وانحراف الكبار ؟ القطط السمان الذين يجبن أمامهم القانون ؟؟ ضخامة وترهل الجهاز الحكومى الذى أصبح كالإمبراطورية العثمانية المريضة فى آخر أيامها ؟

ما هو السبب ؟؟ هل هو استحالة الحياة مع غول الغلاء ، والمرتبات الهزيلة والهزلية ؟ وإذا كان وزير المالية يقول : إن الوزير أصبح من محدودى الدخل ، فكيف هان على وزير المالية هذا أن يلقى بالموظف المطحون فريسة لصندوق النقد المتجبر ؟ وإذا كانت هناك تسع جهات رقابية تصور الموظف المنحرف بالفيديو، فلماذا لا تكون هذه الجهات الرقابية أمينة وتستخدم الفيديو أيضًا وتصور هذا الموظف وأسرته وكيف يعيشون ؟

مجلس الشعب لصاحبه

د. عاطف صدقى

فرحنا بمجلس الشعب عند بداية الدورة . كان أسدًا يزأر فى وجه الحكومة ، ثم جاء قانون الضريبة الموحدة ليكشف أن اللوبى الحكومى أقوى ألف مرة ، وأن الحكومة تحكمنا وتحكم المجلس أيضًا ، فمن الذى يحمينا من استسلام الحكومة لصندوق النقد ؟ من الذى يرد عنا - مثلا - كارثة مضاعفة ضريبة المبيعات قريبًا ؟ . . لقد تحول المجلس إلى مجلس محلى ينظر فى تقوية جسر ترعة ، أو ترميم كوبرى فوقها . طلبات إحاطة هزيلة هدفها الأساسى الضغط على الوزراء من أجل مصالح شخصية غالبا ، أو كسب ود الناخبين . استجوابات متهافتة وغير مدروسة يسقط الواحد منها بعد الآخر . . وقت مهدر فى اللت والعجن ردا على بيان الحكومة . قضايا هامشية تضيع معها جلسات الصباح والمساء . أين الدور الرقابى للمجلس ؟ تقارير الرقابة الإدارية لا يناقشها المجلس حبا فى الحكومة . تقارير البنك المركزى لا تسعد الحكومة ، بلاش منها . تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات تحرج الحكومة ، فلا داعى للكشف عما فيها أمام مجلس الشعب لصاحبه د. عاطف صدقى .

ردح الكبـــار

هل نحن فى سيرك سياسى ؟

وإذا لم نكن فى سيرك سياسى ، فما هو المعيار فى اختيار الوزير، أو رجل الدولة ؟ وإذا كان المعيار صحيحًا ، فما معنى أن نرى وزيرًا سابقا يكيل الاتهامات للوزير الذى خلفه فى الوزارة ، وإذا كانت هذه الاتهامات صحيحة ، فكيف تركنا القلعة التى نحتمى بها من الإرهاب يتسرب إليها الخلل ؟ وإذا كانت مجرد مفتريات فهل تجرد هذا الوزير من صفته كرجل دولة ، وراح يبحث لنفسه عن دور يبقيه تحت الأضواء ؟ وهل عز المعركة ضد الإرهاب هو الوقت المناسب لإعلان هذه المفتريات ؟ وهل نأسف بالتالى لأنه لا يوجد قانون خاص لمحاكمة الوزراء ؟ ولا هيئة طبية خاصة للكشف عن قواهم العقلية ؟ !

حـلال عليـك ياحـكومة !

الحكومة جمعت من الشعب ١٤ مليار جنيه ضرائب ، خلال سنة ٩٣ (لا تشمل كبار الممولين المتهربين) الأمر الذى يستحق عليه د. الرزاز نيشان الجباية من الطبقة الممتازة . ونحن لا نعترض على ما أخذت الحكومة منا ، ولكننا نسأل ما الذى أعطته الحكومة لنا ؟

تعليم أولادنا مجانا ؟ إنها أول مجانية باهظة التكاليف فى العالم كله صنعت ثروات ضخمة من الدروس الخصوصية .

خلق فرص عمل للخريجين ؟ الجواب معروف .

المستشفيات الحكومية : المكان الوحيد الذى لا تخضع فيه جريمة القتل لقانون العقوبات . . ثم ما قيمة إنسان ثمنه عند الحكومة ٣٠٠ جنيه بتسعيرة المقطم .

الدواء ؟ تكاليف الكفن و « الخارجة » أرخص منه .

خدمات فى دواوين الحكومة : كلمة خدمات وحدها نكتة .

الصرف الصحى ؟ ناقص فى السوق .

مياه نقية : كان « زمان » .

حماية المواطن : اسألوا المودعين .

مكافحة الغلاء ؟ قرص الطعمية بعشرة قروش .

النظافة ؟ كل سنة وأنت طيب وحلال على الحكومة ١٤ مليارًا .

كبـــار المغفـــلين !

فى تعديل الدستور ينبغى أن تضاف مادة جديدة ، تنص على أن المواطن يدفع ثمن غفلة الحكومة ، وليس من حقه الرجوع عليها بأى تعويض . وهذه المادة المقترحة هى تحصيل حاصل ، فالحكومة غفلت عن شركات توظيف الأموال ، وشاركت فى الدعاية لها ، وتركت أكبر عملية نصب على شعب بأكمله ، ليدفع المواطن ثمن غفلة الحكومة ، والحكومة غفلت عن حوت مدينة نصر ، وزودته بالتراخيص ليبنى أبراجا مخالفة على مر السنين ، وعلى المواطنين الذين اشتروا شققًا محكوما عليها بالإزالة ، أن يدفعوا ثمن غفلة الحكومة ، والحكومة تعرف بتقارير علمية سابقة أن صخور المقطم آيلة للسقوط على مساكن رخصت بإقامتها ، ليدفع المواطن فى النهاية ثمن غفلة الحكومة . والحكومة تعرف أن القطاع العام « وسية » منهوبة ، تحقق خسائر بالمليارات دون أن تعاقب الحكومة اللصوص ، ليدفع المواطن ثمن غفلة الحكومة ضرائب ودمغات لا حصر لها ، لتعويض المليارات التى نهبها الحرامية . وإذا كانت الحكومة فى غفلة عن واجبها فى حماية المواطن التى نص عليها الدستور ، فماذا نسمى أنفسنا نحن الذين ندفع الثمن ؟!

كبار المغفلين طبعا .

يحيا العدل !!!

لا تؤهل ابنك لكى يكون وزيرًا ، فالوزير قد أصبح من محدودى الدخل بشهادة وزير المالية ، الأفضل أن تعده لكى يرأس شركة قطاع عام (اسم الدلع قطاع أعمال) فإن رئيس الشركة ق . ع غير مسئول ، إذا خسرت شركته الملايين ، وبلغت مديونيتها أرقاما فلكية ، وسحبت الملايين من البنوك على المكشوف . لن يتعرض ابنك أبدًا لسين وجيم ، وكل العقوبة هى عزله من رئاسة الشركة التى تحصل كل عام على كأس الإنتاج ، والعزل لا يعنى إحالته إلى المعاش ، بل نقله إلى موقع آخر يسترزق منه ، بعد أن مصمص الشركة التى تولاها لحما وتركها عظما ، ولن يجرؤ أحد على تقديمه إلى المحاكمة ، فهناك عرف سائد منذ كانت أى شركة قطاع عام يرأسها ضابط متقاعد يتمتع بحصانة ضد قانون العقوبات ، ولهذا يمكن لابنك فى موقعه الجديد أن يستكمل « جهاز بنته » من باريس ولندن وميلانو ، ولا تتعجب ، فإذا كنا نحن نهتف يحيا العدل . . . فسوف يهتف ابنك دائمًا يحيا العزل .

الشعب الكذاب !

خلال خمسة شهور فقط من بداية السنة المالية ، بلغت حصيلة الضرائب ٦ مليارات و ٨٩٠ مليون جنيه ، أى حوالى ٧ مليارات وبزيادة ٧٧٩ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضى ، ولا يسعنى إلا أن أبدى إعجابى البالغ بحكومتنا ، وهى تكشف كذب الشعب المصرى الذى جمعت منه هذه المليارات ، والذى يزعم أن أكثر من نصفه يعيش تحت خط الفقر، وإنه يعانى صعوبة معيشية بالغة القسوة ، ويقاسى الغلاء الفاحش ، وقلة المرتبات والأجور ، والبطالة ، ويفترى على الحكومة المظلومة مدعيا أنه يتلقى أسوأ الخدمات فى المستشفيات ، والصحة ، والتعليم ، والمحليات ، والنظافة والإسكان ، ودواوين الحكومة ، وغيرها ، فشكرًا للحكومة التى كشفت لنا هذا الشعب الكذاب النمرود ، الذى يتبطر على النعمة ويدعى الفقر وهو غنى جدًا ، ولا يقول أبدًا الحمد لله .

سـكان العـالم الرابـع !

دولة الصعيد التى تقع جنوب القاهرة ، وتنتمى للعالم الرابع ، لابد أن نمد إليها يدنا مثلما يفعل الجيران الطيبون . لماذا لا نعلن أن الاستثمار فيها بلا شروط ، ولا يخضع لهيئة الاستثمار ؟ لماذا لا نعفى المشروعات الاستثمارية فيها من الضرائب عشر سنوات ؟ لماذا لا نهتم بالبنية الأساسية فى هذه الدولة البائسة ؟ لماذا لا توجد فيها مكاتب للوزراء ؟ فيقيم وزير الإدارة المحلية مثلاً ثلاثة أيام فى إحدى عواصمها ويقيم وزير الأشغال فى عاصمة أخرى ، ووزير الزراعة فى عاصمة ثالثة ؟ وإذا كانت المحليات فى المدن الكبرى القريبة من القاهرة تعانى الفساد ، فما بالك بالصعيد البعيد عن العين والرقابة . إن تردد الوزراء على مكاتبهم فى الصعيد سوف يخلق رقابة أدبية على الأداء الوظيفى ، كما سيغير من المفهوم السائد ، وهو أن الصعيد منفى للموظفين المغضوب عليهم ، الصعيد الجوانى كان مقر الدولة الفرعونية ، ومنه نشروا الحضارة فى العالم القديم . متى يتحول الصعيد من مزار سياحى للمسئولين إلى ميدان عمل ؟ وإذا كانت الحكومة تهتم بالأحياء العشوائية فى المدن ، فما بالها لا تهتم بدولة عشوائية جنوب القاهرة تعانى الفقر والبطالة والإرهاب .

رزاز تـونـج !

انعقد مجلس الوزراء للنظر فى أن تصبح مصر نمرا اقتصاديًا كنمور جنوب شرق آسيا ، هذه ليست نكتة ولكنها حقيقة ، ربنا قادر على كل شىء ، فمازلنا ننظر للمستثمر على أنه مستعمر وحرامى ، بينما الصين الشيوعية تفتح له ذراعيها ، حتى بلغ عدد المشروعات فى المناطق الاستثمارية بها ٤٨ ألف مشروع ، استثماراتها ٥٢ بليون دولار نفذ منها (سنة ١٩٩٢) . ١١ بليون دولار ، فارتفع الدخل القومى ١٢٪ سنويا ، والسبب أن الصين ليس فيها رزاز تونج . . الضريبة مثلا على المشروعات الصناعية ٣٠٪ مع إعفاء سنتين ، ثم تنخفض فى السنوات التالية إلى ١٥٪ ، بينما الضريبة عندنا ٥٠٪ وإعفاء خمس سنوات ، والمستثمر عندنا يدفع جمارك وضريبة مبيعات على مستلزمات المشروع ، وفى الصين معفى تماما ، والدولة هناك تعيد للمستثمر ٤٠٪ من الضرائب إذا استثمر الأرباح فى المشروع . وعندنا لا توجد هذه الميزة ، وعندنا ضريبة رأس المال ١٪ و ٢٪ تنمية موارد من الأرباح ، غير رسوم الدمغة ، وفى الصين لا يوجد هذا كله ، ثم ميزات للمستثمر لا حصر لها فى قوانين العمل ، ولهذا يتوقع الأمريكيون أن تصبح الصين الدولة الأولى فى التجارة سنة ٢٠٠٠ . ونريد أن نصبح نمرًا اقتصاديًا !!!؟

سنحمد الله كثيرًا إذا أصبحنا ولو هرا اقتصاديا .

الشـــيطان غـاضــب !

من أين يأتى الفساد ؟

تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات ترسل إلى مجلس الشعب ، فهل فكر أحد فى قراءة هذه التقارير ؟ هل ارتفع صوت يناقش ما يجىء فيها أحيانا من جرائم العبث بالمال العام ؟ تقرير البنك المركزى يودع فى مجلس الشعب . . فمن يقرأ ومن يسمع ؟ أعضاء فى مجلس الشعب يتخذون من المقعد النيابى تجارة رابحة ، فهل روجع هؤلاء فى الطلبات التى يبصمون عليها الوزراء ؟ الدكتور إبراهيم بدران يقول فى حديث لآخر ساعة : تركت الوزارة بسبب الطلبات غير المشروعة لأعضاء مجلس الشعب . . السرقات فى شركات القطاع الخاسر ليس عليها عقوبة إلا تنحية مجلس الإدارة ، وطردهم فائزين بما نهبوه . مأساة الحكم المحلى وما يتكشف فيه من فساد كل يوم . . هل فكر أحد فى سد ثغرات قانون هذه التكية التى ينفذ منها الفساد ؟ يقال إن الشيطان الذى يغرى لصوص الشعب بالسرقات خرج من مصر غاضبا ، لأن كل لص يسألونه عن ثروته ينكر فضل الشيطان ، ويقول : هذا من فضل ربى .

حتى رسم المغادرة النهائية

لا تصدق كل ما تسمعه ، خصوصا من الحكومة . . والحكومة تضحك علينا وتزعم أن الضريبة الموحدة ظريفة ولطيفة وحبيبة الكل ، ابتداء من محدود الدخل إلى المستثمر ، وإذا كان د. الرزاز متحمسًا لها ، فمعنى ذلك بوضوح أنها ستزيد من حصيلة الجباية ، ورغم الكلام المزوق الذى تقوله الحكومة عن هذه الضريبة ، فلا تزال هناك اللائحة التنفيذية للقانون ، وبالتأكيد فيها ألغام رزازية الصنع ، بالإضافة إلى ألغام أخرى فى التعليمات التفسيرية لمصلحة الضرائب ، ونحن لا ننسى ضريبة المبيعات ، وكيف جملوها لنا وزينوها ، ثم أسفرت عن وجه أم سحلول . ونحن أيضًا لا ننسى أن رئيس الوزراء ضحك علينا ، فقال فى حديث مع آمال فهمى : إن ضريبة المبيعات لن تمس محدودى الدخل ، ولن تخضع لها السلع الغذائية والزراعية والملابس . وإذا بها تمتد إلى كل ذلك ، ثم شملت كل شىء ابتداء بسندوتش الفول إلى المكالمات التليفونية إلى أجر نقل القمامة إلى الملابس المستعملة فى الجمعيات الخيرية ، حتى وصلت إلى توابيت نقل الموتى القادمة على الطائرات ، بل إننا نتوقع أن يفرض د. الرزاز ضريبة المبيعات على المغادرة النهائية من عمر مكرم ، وإلا حجز على النعش وحبس الحانوتى .

.. والبــركة فى كشــوف البــركة

جميع محاميى العالم لا يستطيعون تبرئة الحكومة من التواطؤ مع شركات توظيف الأموال فى النصب وخراب بيوت الناس . الناس لا تنسى أن على نجم محافظ البنك المركزى الأسبق ، تقدم بمشروع قانون لتنظيم هذه الشركات ، فصمم مسئول برلمانى كبير وقتئذ ألا يسرى هذا القانون بأثر رجعى على الشركات القائمة ، والبركة فى كشوف البركة . الناس لا تنسى أن على نجم تقدم ببلاغات ضد ١٦ شركة نصب ، فلم يتم التحقيق مع شركة واحدة ، والبركة فى كشوف البركة . الناس لا تنسى أن على نجم ظل يطلق التحذيرات من هؤلاء النصابين حتى فقد منصبه ، والبركة فى كشوف البركة ، ولقد تعهدت حكومة د. عاطف صدقى أمام مجلس الشعب فى جلسة ٣٠ ديسمبر ٩١ بسداد أموال المودعين ، ومن يومها وإلى اليوم لم يحدث شىء ، رغم أن حكومة د . عاطف صدقى لم يكسر أحد عينها بكشوف البركة .

فهل يتحرك د . عاطف صدقى أخيرًا ليحصل على بركة حقيقية هى بركة دعاء الأرامل واليتامى والمحزونين ؟!

تيفـال .. تيفـــال

مشاكلنا قديمة جدا . أثرية جدا . مشاكلنا وردت فى كل خطاب عرش قبل الثورة ، وتكررت فى كل خطاب حكومة بعد الثورة . اسمع خطاب الحكومة بعد أيام ، واقرأ خطاب الحكومة من عشر سنوات ، وسوف تجدهما نسخة بصياغة أخرى من خطاب العرش من خمسين سنة ، مشاكلنا الأثرية يقوم ببطولتها الثلاثى الشهير الفقر ، والجهل ، والمرض ، والتوابع من الأمية إلى البطالة إلى الارهاب . من عشرات السنين وخطاب العرش يسردها ، ويقدم حلولا سابقة التجهيز ، ثم جاء خطاب الحكومة يسردها بنفس الحلول سابقة التجهيز . من رحمة الله أن ذاكرة المصريين بالنسبة لخطاب الحكومة ذاكرة تيفال ، لا يلتصق بها شىء ، ولهذا تتردد نفس الحلول سابقة التجهيز دون أن تحل شيئًا . إن حلول مشاكلنا لا تحتاج إلى الأفكار القديمة سابقة التجهيز ، بل هى فى حاجة إلى أفكار جديدة ، والكارثة أن الذين يتولون أمرنا أفكارهم قديمة ، بينما أصحاب الأفكار الجديدة لا يصلون أبدًا إلى السلطة .

.. والحكـومة تتفـرج !

اقترحت أن تضمن الحكومة أموال ضحايا شركات توظيف الأموال ، باعتبارها شريكة فى الجريمة ، وقد أوردت من الأدلة ما يبين مسئوليتها السياسية والقانونية ، وطالبت الضحايا بمقاضاة الحكومة ، فتطوع د . شوقى السيد المحامى وأقام دعوى على الحكومة نيابة عن مودعين ، واستند فى دعواه إلى نصوص الدستور التى تنص على أن الدولة تحمى حقوق المواطنين ، وتكفل تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه اعتداء فى الحقوق والحريات . ونحن نرقب فى اهتمام بالغ مسار هذه القضية ، التى تخفى وراءها مآسى إنسانية تدمى القلوب ، بينما الحكومة تكتفى بالفرجة رغم أنها ساعدت وسهلت ، وأقنعت الناس بنزاهة هؤلاء النصابين ، عندما التقطت صورهم يقفون إلى جوار الوزراء ، بل إن الحكومة سخطت على نصيحة محافظ البنك المركزى الدكتور على نجم عندما نبه إلى خطر هؤلاء النصابين ، ففقد منصبه والبركة فى كشوف البركة ، بل يخيل إلى أن الوزراء فى ذلك الحين كانوا يطلقون لحاهم ويرتدون الجلاليب البيضاء القصيرة ، ويلبسون الزنوبة حبا وكرامة فى كشوف البركة .

شـوارع مـن أوروبـا !

الزيارة المفاجئة التى يقوم بها أى وزير لموقع تابع له ، ويوقع خلالها الجزاءات على المهملين ، هى فى الواقع زيارة مسرحية ، فالوزير فى أى بلد أوربى مثلا ـ كبر هذا البلد أم صغر ـ لا يقوم بمثل هذه الزيارات التى ينفرد بها الترسو موندو أو العالم الثالث ، لأن الوزير الأوربى زار الموقع ، أو لم يزره فالعمل يجرى فى الحالتين وفق « سيستم » لا يتغير أبدًا من حيث كفاءة الأداء ، وما يراه الوزير عندنا فى زيارته المفاجئة من إهمال وتسيب هو الأصل ، وهو الذى يحدث كل يوم ، وكل ساعة لأن العمل الحكومى عندنا يدار بطريقة ريفية ، ولا يعتمد على نظام السيستم الذى يعد قمة النضج الإدارى ، وحضارة كل بلد هى حضارة إدارته . وقديما قال حكيم أسبرطة يولد المصرى ذكيًا ، ويظل ذكيا حتى يصبح موظفًا فى الحكومة ، غير أن هذا لا يمنع من تألق الموظف ذهنيًا أحيانًا ، مثلما حدث أخيرًا عندما تحول أربعة عشر شارعا فى لمح البصر إلى شوارع أوربية لامعة ، وهى الشوارع التى يسكن فيها الوزراء الجدد .

رغيف العيش والحكومة

أعلن وزير التموين ، أن الحكومة ستترك ثمن رغيف الخبز للعرض والطلب ، فكل مخبز حر فى أن يبيع بسعر مختلف عن الآخر ، هذا بثلاثين ، وهذا بأربعين قرشا للرغيف ، والوزير يعلن هذا القرار فى شعب بلغ عشقه للرغيف إلى الدرجة التى استغنى بها عن « الغموس » ، فقد ظهرت مع ارتفاع الأسعار طائفة جديدة إلى جوار النباتيين هى طائفة الرغيفيين أكلة العيش حاف . وكل ما نرجوه أن يصدر الوزير قرارًا بتثبيت سعر الجاتوه، وإدراجه تحت رقابة مباحث التموين ، حماية لمحدودى الدخل الذين يعجزون عن شراء الرغيف ، وإذا كان الوزير قد صرح بعد التشكيل الوزارى بأن مهمته حماية المستهلك فهناك من يتساءل : حماية المستهلك ممن ؟ من وزير التموين ؟ . . هؤلاء نقول لهم إنها سياسة حكومة ، وليست سياسة وزير ما ، فالحكومة مضطرة إلى رفع سعر الرغيف ، وبالتالى ضرائب الرزاز عليه حتى تدبر الاعتمادات اللازمة لشراء زلكات الوزراء الجدد .

ضمير الحكومة فى الإنعاش !

الحكومة شريكة فى النصب على ضحايا توظيف الأموال ـ أولا ـ لأنها سكتت وهذه مسئولية سياسية ، أما المسئولية الجنائية ـ ثانيا ـ فهى أنها سخرت أقوى أدوات الإقناع عندها ـ التليفزيون ـ فى الترويج للنصابين بالدعاية التى يصعب التخلص من تأثيرها ، ـ وثالثا ـ ظهر الوزراء فى الصور إلى جوار النصابين ذوى اللحى والجلاليب البيضاء والبركة فى كشوف البركة ، وإذا كانت الحكومة قد اختلفت مع الفاعل الأصلى النصاب ، فهذا لا يعفيها من مسئوليتها كشريك فى مأسى الضحايا . ونحن لا نطالب بوضع الحكومة فى ليمان طره ، ولكن نسأل لماذا لا تعترف الحكومة بمسئوليتها كشريك ، وتدفع من أموالها مستحقات الضحايا ولو على أقساط مؤجلة ، خصوصا أن تحت يدها ما ترك النصابون من أموال وعقارات ؟ ثم لماذا تكيل الحكومة بكيلين ، إذ نجدها فى إفلاس بنك الاعتماد والتجارة قد اعتبرت نفسها مسئولة من خلال البنك المركزى ، فضمنت أموال المودعين على داير مليم ، لماذا لا يرفع الضحايا قضية على الحكومة باعتبارها تتحمل نفس المسئولية ؟ ؟ أعتقد أنه لا بديل لذلك ، ما دام ضمير الحكومة ـ بالنسبة للضحايا ـ قد دخل غرفة الإنعاش إن لم يكن قد انتقل لرحمة الله .

مـاذا يكتـب الوزيـر ؟

نحن لا نعرف قيمة الأشياء إلا عندما نحتاجها ، وقد احتجنا للتغيير فجاء التغيير ، ولكننا لم نتبين بعد قيمته ، لكن يحفزنا إلى الانتظار والأمل إصرار الرئيس مبارك على جدية المرحلة ، وأن تكون زاخرة بالإيجابيات ، وفى مقدمتها رفع المعاناة عن المواطن محدود الدخل ، ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان الكبار قدوة ، وقد سئل غاندى لماذا ترتدى ما يعرى جسمك ؟ فقال : لأننى أمثل أمة من العراة . ونحن ننتظر من الوزارة الجديدة المثل والقدوة ، فلا تتكرر تلك البدعة الجديدة ، وهى اتجار الوزير فى الفيلات والشاليهات التى يشتريها من الدولة بملاليم ، ويبيعها بملايين ، والدستور الذى أقسم الوزير على احترامه يحرم عليه ذلك ، ثم ماذا يكتب الوزير فى إقرار الذمة ؟ هل يكتب مكسبه من بيع ما اشتراه من الحكومة؟! أم يكتب فى الإقرار أن ثروته حلال لأنه جمعها من جوائز مسابقات الشاى ؟ !

أســـوة بالأكـابر !

« زمان » ، كان يتم بناء كابينة فى المنتزه لكل وزير مع أى وزارة جديدة ، وفى تلك قال شاعر أسبرطة :

وإذا الفتى تحققت أحلامه . . وعلى نواصى العلا قد تمركزا . .
يكون بالجهد قد بنى أمجاده . . وبنوا له كابينة فى المنتزه . . ثم تراجعت المنتزه لتظهر مصايف سوبر جديدة ، ولم يعد الوزير يقنع بكابينة ، بل أصبح من لوازم الوزارة شاليه للوزير يبيعه بعد ذلك بأضعاف أضعاف ثمنه ، ثم يدفع مقدم ثمن شاليه فى أحدث مصيف تحت الإنشاء ليبيعه مع ظهور مصيف ثالث ، والسؤال الآن : هل سيتم بناء شاليهات وفيلات للوزراء الجدد ؟ إن مرحلة التغيير الجادة التى نمر بها تعلن أن كبراءنا سوف يكونون القدوة والمثل ، فإذا لم تبن لهم شاليهات صدق الشعار ، وإذا بنيت لهم شاليهات فيجب أن نقتدى بهم ، فتصرف البنوك سلفة عشرين ألف جنيه لكل مواطن يدفع بها مقدم ثمن شاليه ، ثم يحصل على شاليه فى مصيف أحدث ، وهكذا ويقوم ببيع كل شاليه بأكثر من نصف مليون جنيه ، وبذلك يتحقق الرخاء والثراء للمواطنين جميعا اقتداء بالأكابر .

ختم النسر فى البحر !

إذا أراد الرئيس مبارك أن يسعد المواطن البسيط ، فلابد من رؤية جديدة وجادة للاستثمار ، لا رخاء لهذا المواطن البسيط بغير استثمار ، غزة سوف تطل علينا قريبًا كمنطقة حرة تلتهم كل ما حولها ، وطوال عشرين سنة لم نستفد من توقف منافسة لبنان ، والسبب جهاز حكومى مترهل وكسيح ، وهيئة الاستثمار هى جزء منه ، كوريا كانت أفقر من الفقر والبطالة فيها بالملايين حتى الستينات ، ودخل الفرد سنويًا لا يتعدى ٦٢ دولارا ، فأصبح اليوم ٦٦٠٠ دولار ، ماذا فعلت كوريا ؟ إدارة حكومية صغيرة محدودة الموظفين تابعة لوزارة الصناعة سريعة البت ، وقوانين لا تحتمل التأويل وتدويخ المستثمر بين عشرين وزارة ، وقوانين عمالية مرنة ترضى العامل وصاحب العمل ، والترخيص للمستثمر الأجنبى بالتعامل فى البورصة ، وحرية اقتصادية كاملة خالية مما نسميه ضوابط تفتح الباب للرشوة ووضع العقبات ، خاتم النسر الكورى رموه فى البحر ، ولا يكفى أن نرمى نحن بخاتم النسر فقط فى البحر ، بل نرمى معه أيضًا هيئة الاستثمار .

نعم لها ثمن

إذا قلت نعم ، فلابد أن يكون التغيير الذى أنتظره فى مستوى نعم . الوزارة فى مستوى نعم . اختيار الوزير فى مستوى نعم . شخصية الوزير فى مستوى نعم ، فلا يفكر أحد بالنيابة عن الوزير تحت اسم التوجيهات . نعم هى حقى فى المعرفة فأعرف لماذا اختير هذا الوزير ، أو هذا المحافظ ولماذا خرج ؟ نعم هى حقى فى أن أقول لا . للتبذير الحكومى . نعم هى حقى فى أن تتقاسم معى الحكومة أعباء الإصلاح لا أن أتحملها وحدى عن طريق الجباية . نعم هى أن أرى فى الكبار القدوة والمثل ليهون عندى كل صعب من أجل مصر .

نعم عندى لها ثمن .

الكـــذابـون!

يقدر الخبراء أموال المصريين فى الخارج بأكثر من ١٣٠ مليار دولار ، ولم نفلح فى جذبها أو جانب منها للاستثمار . وبغض النظر عن الأمراض المتوطنة عندنا كالروتين والبلهارسيا والبيروقراطية ، فإن أولادنا فى الخارج انشقوا علينا وتشبهوا بالخواجات ، واعتبروا الكذب جريمة كبرى تهوى بأى مسئول من القمة إلى القاع ، وهم يقولون إن التعامل معنا عسير لأننا نكذب حكومة وأهالى ، ونهدر بكذبنا الوقت والمصالح والمسئولية ، ويستشهدون فى ذلك بما حدث فى « اتحاد المصريين فى الخارج » إذ تلقوا دعوة من رئيس مجلس إدارة الاتحاد المعين مؤقتا ، من قبل وزيرة الشئون لانعقاد الجمعية العمومية فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٢ ، لانتخاب مجلس إدارة الاتحاد ، فترك الأعضاء أعمالهم فى أنحاء العالم وحجزوا على الطائرات المتجهة إلى القاهرة ، وحجزوا بالفنادق وجاءوا إلى مكان الاجتماع ، ليجدوا إعلانا بتأجيل اجتماع الجمعية العمومية إلى أجل غير مسمى دون إبداء الأسباب . .

ولا أدرى لماذا غضب أولادنا وثاروا مع أن كل تأخيرة وفيها خيرة . .

٩٩,٩٩٩٪!

عيب جدًا أن يقول موظفو الحكومة الكبار ـ كالوزراء والمحافظين ـ أن من يقول لا فى انتخاب الرئيس هو خائن ، أو متخاذل ، أو جبان . لأن من حق كل مواطن أن يذهب إلى صندوق الانتخاب ويعبر عن رأيه بحرية ودون خوف ، فإن حسنى مبارك رد إلينا حرية التعبير ، والذين ينتقدون الرئيس علنا فى الصحف ينامون فى بيوتهم آمنين من زوار الفجر . من حقى وحقك أن نقول لا ، ومن حقى وحقك أن نقول نعم ، وإذا قلت لا فلا يعنى هذا أننى إرهابى أو متطرف ، وإذا قلت نعم فهذا يعنى أننى مقتنع بإنجازات حسنى مبارك وأهمها أن ٨٠٪ من خطة الإصلاح قد تم إنجازها رغم سفه الحكومة ، ولابد أن يتم حسنى مبارك ما بدأه ، وإذا قلت نعم فإن من حقى وحقك أن نحاسبه فى فترة الرياسة الجديدة بلا أى خوف ، وسوف أندم على « نعم » إذا رأى بعض المنافقين أن تكون نتيجة الانتخاب ٩٩,٩٩٩ .

قــف !

نحن نعتز بالرئيس مبارك ونقدره ، ونحن نريد أن نحمى الرئيس من أساليب النفاق الفاقعة فى الدعوة إلى انتخابه . . نحن لا نريد أن نرى إعلانات استفزازية فى الصحف يدفعها وزير ، أو رئيس مجلس إدارة من المال العام . . وإذا ادعى واحد من هؤلاء أن الإعلان ليس مدفوعا من المال العام فهو كاذب . . وإذا كان قد دفع من جيبه فعلا ٣٠ أو ٣٥ ألف جنيه ثمن إعلان فى صحيفة ، فهو حرامى بالتأكيد . . والتغيير الذى يتم بعد انتخاب الرئيس سوف يرفع درجة النفاق الزاعق عند الذين يتطلعون إلى الاحتفاظ بمناصبهم ، أو بنى عبده مشتاق الذين يحلمون بمقاعد الوزارة . و « كذابين » الزفة هؤلاء يستفزون الناس ويسيئون إلى العلاقة الطيبة التى تربط بين المواطن البسيط وبين الرئيس مبارك . . ونحن ننتظر من الرئيس أن يقول لهؤلاء : قف . . فلا يمكن أن يؤتمن الذين لا يخجلون ، ولا يمكن أن يكون المستقبل فى بلادنا للمنافقين .

المارشال هولاكو

عندما ظهر الكتاب المطبوع فى القرن الخامس عشر ، حاربته الكنيسة بعنف واعتبرته أداة إفساد . ولم يكن للدكتور الرزاز - والشهادة لله - أى دور فى هذه الحرب . ثم شن أعداء الثقافة من الحكام الحرب ضد الكتاب ، ولم يكن الدكتور الرزاز - والحق يقال - طرفا فى هذه الحرب ، فهو رجل أرقام ولا علاقة له بالثقافة .

ثم ظهر فى علوم الطب مرض جديد هو الحساسية ضد الكتاب ، من أعراضه العطس والكحة والهرش ولم يشاهد أحد د. الرزاز وهو يعطس ويكح عند رؤية كتاب . ثم ظهر قوم يتشاءمون من الكتب ، وعلى رأسهم هولاكو الذى أحرق مكتبة بغداد فى عهد المستعصم بالله . ولم يذكر مؤرخ واحد أن د. الرزاز كان فى حملة هولاكو . ومع ذلك فإن ما فعله الرزاز بالكتاب المصرى يؤكد أنه كان أعظم من أى مارشال فى جيش هولاكو .

نصائح لمعالى الوزير

قد تكون نصائح لأى وزير جديد :

ـ اجتهد فى أن تحقق ما يقوله المنافقون لك .

ـ احترس ، فسوف يمتدحونك قبل أن تصيب ، وسوف يزدادون مديحا بعد أن تخطئ .

ـ من لحظة جلوسك على الكرسى لن تعرف لك صديقًا . فصاحب السلطان وصاحب المال يتعذر عليه معرفة الأصدقاء .

ـ كل الوزراء يسعدوننا ، بعضهم بقدومه ، وبعضهم بذهابه ، فلا تدعنا نسعد بذهابك .

ـ من تكلم كثيرًا كذب كثيرًا .

ـ الإنسان لا يخدع إلا إنسانا يثق به ، ونحن نثق بك ، مقدما إلى أن تخدعنا .

عبقرية أصحاب المعالى

رئيس الوزراء فى مصر - أى رئيس - يرأس بحكم منصبه ٣٥ هيئة ولجنة ومجلسا ، وقد يتساءل البعض : لو أنه اجتمع يوميا بهذه المجالس ألا يحتاج إلى ٥ أيام سلف من الشهر الجديد ، ثم ١٠ أيام من الشهر التالى ، ثم ١٥ يوما . . وهكذا - لكن الذى لا يعرفه الكثيرون أن رئيس الوزراء له طاقة تفوق طاقة البشر ، وإلا ما أصبح رئيس وزراء ، ثم إنه ليس فى حاجة إلى أن يفوض آخرين لرئاسة هذه الهيئات والمجالس تيسيرًا على الناس وإنجازًا لمصالحهم . فنحن فراعنة عظام لا تنقصنا المعجزات ، وقد كان جدنا الجليل ايمحوتب - الوزير الأول للملك زوسر - يعمل ٤٠ ساعة فى الـ٢٤ ساعة ، كان كيميائيًا وطبيبًا وفلكيا وخبيرًا فى السحر ، وعالم رياضيات ومهندسا بنى هرم سقارة المدرج ، وقد اعتبره الإغريق معجزة حقيقية ، فاتخذوا منه إلها للسحر والطب والفلك ، وقد كان إيمحوتب متواضعًا يكتفى باسمه مجردًا ، ولو وجد على أيامنا لكانت ألقابه : السيد الوزير اللواء طبيب مهندس فلكى كيميائى ساحر عالم الرياضيات فيزيائى ايمحوتب ، والخلاصة أننا ورثنا جينات العبقرية من أجدادنا أصحاب المعالى . . فما الغريب أن يرأس الوزير الأول ٣٥ هيئة ومجلسا ولجنة ؟

تحيا الفراعنة فى كل زمان !

قـوانيـن الهـوى !

القاضى المصرى مرهق بالعمل . مرهق بعدد القضايا ، مرهق بكثرة القوانين ، وحتى الآن لم نشهد خطوة عملية لغربلة ما يربو على ٢٥ ألف قانون صدرت على مدى أربعين عاما . الكل يطالب بفحصها ولا أحد يفعل شيئًا ، وهذه القوانين التى صدرت فى عهود مختلفة تحمل تناقضات حادة تسهم فى بطء إجراءات التقاضى ، فهذا عهد يؤثم تصرفا معينا ، وذاك لا يرى فيه تأثيما ويصدر قانونا بذلك دون أن ينسخ القديم ، ويستطيع محام والقضية على أبواب الحكم فيها أن يأتى بدفع قانونى يعيد القضية إلى بداياتها ، كأن يعثر المحامى على دكريتو خديوى صدر فى القرن التاسع عشر أو قانون منسى صدر فى الستينات ، وصحيح أن القانون يطبق على الكافة ، لكن هناك قوانين معمولا بها . كان الدافع إلى إصدارها فى زمان ما هو شخص بذاته يراد معاقبته أو محاربته ، كأن ينص القانون مثلا على أنه لا يجوز لمن بلغ الخامسة والخمسين أن يتجر مع الجهات الحكومية خصوصا فى توريد البطاطا .

وينقص هذه المادة : وأن يكون سمينا وأبيض وله لغد كبير واسمه على عليوه .

وما أكثر قوانين الهوى فى ترسانة القوانين !

الملائكة !

خلق الله الإنسان والشيطان والملاك والوزير ، ولذلك لا يوجد قانون يحاكم الوزراء لأنهم من طبقة الملائكة ، ونص دستور ٢٣ على محاكمة الوزراء على الوجه المبين بالقانون ، ولم يصدر القانون ، ورفض النحاس باشا أن يعترف بأن الوزراء ملائكة ، وأصر على إصدار قانون محاكمة الوزراء سنة ٣٠ لكنه استقال بسبب إصرارهم على أن الوزراء ملائكة ، وانتهى دستور ٢٣ مع ثورة يوليو التى أصدرت دساتير متعاقبة نصت على محاكمة الوزراء على الوجه المبين فى القانون ، ولم يصدر أى قانون يبين كيفية محاكمة الوزراء ، وجاء دستور ٧١ الحالى الذى نص على أن تكون محاكمات الوزير على الوجه المبين بالقانون ، ولم يصدر أى قانون من ٧١ إلى ٩٣ وتأكدنا تماما أن الوزراء من طبقة الملائكة ، لكن الفكر الغربى له وجهة نظر لا نوافق عليها فيقول أناتول فرانس مستخفا دمه : إن القانون العادل هو الذى يمنع الغنى والفقير من النوم تحت الكبارى ، والتسول ، وسرقة رغيف العيش ، ويقول جولد سميث قليل الأدب : إن القانون يضعه الكبار ليمسك بالصغار ، ويقول أنون عديم التربية : إن الصغير يسرق الأوزة ، والكبير يسرق الصغير ومعه الأوزة . منتهى قلة الأدب .

بـــلاد أمنـــا الغـــولة

لماذا لا تخصص مساحة من القناة الفضائية للرد على الإعلام الخارجى الذى يجرد مصر من الأمان ؟ لماذا لا نقول إن منتهى الأمان عندنا لا يقارن بمنتهى اللا أمان عندهم ، حيث يقتلون السياح يوميا فى فلوريدا ؟ لماذا لا تصور لهم النشرة التى يصدرها اتحاد الفنادق والموتيلات الأمريكية لتوزع على كل سائح ، وفيها تحذيرات أمنية ولا تحذير الشاطر حسن من أمنا الغولة : أوصد باب غرفتك بكل مزلاج مزود به الباب ، لا تفتح لأى طارق ولو ادعى أنه من موظفى الفندق ، راجع الإدارة فورًا لتتحقق ، لا تنس مفاتيح غرفتك فى أى مكان ، لا تدع غريبًا إلى غرفتك ، لا تلفت النظر بإبراز مبالغ مالية أو مجوهرات ، إذا عدت متأخرًا فاعبر ساحة الفندق بحذر ثم ادخل من الباب الرئيسى ، لا تضع فى سيارتك شيئًا ذا قيمة ، أبلغ الإدارة عند أى اشتباه . . وبعد كل هذه التحذيرات الإدارة غير مسئولة إذا أكلتك أمنا الغولة ! وإذا كانت القناة الفضائية تغطى أوربا . . فلماذا لا نجندها فى هذه القضية القومية ؟ لماذا لا نجرى حوارًا مع السائحين فى الفنادق الكبرى لتعرف أوربا الفرق بين الأمن فى مصر ، والأمن فى بلد أمنا الغولة .

اللهم إلا إذا كانت القناة الفضائية لا تغطى أوربا ولا يصل إرسالها إلا إلى المدبح وقلعة الكبش .

اللـــوردات

عندما تولى د. عاطف صدقى وزارة قطاع الأعمال ، تساءلت كيف يدار قطاع خاص بوزير وحكومة ؟ . . فى ألمانيا الشرقية عهدوا إلى مؤسسة متخصصة هى ترويهاند ، ببيع ٨٥٠٠ شركة قطاع عام غير ألوف المتاجر والأراضى الزراعية الشاسعة ، وإذا كانت عملية تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص اسمها خصخصة ، والعكس اسمها عمعمة فقد جاء قطاع الأعمال مسخا اسمه « خصعمة » فلا هو قطاع خاص ، ولا هو عام .

وأخيرًا أعلن د. عاطف صدقى أن الخسائر فى بعض شركات قطاع الأعمال بلغت مليار جنيه ، وهذه نتيجة طبيعية بعد أن تولى قطاع الأعمال لوردات القطاع العام الذين خربوه بالإدارة المترهلة ، وفى الوقت الذى قامت فيه الترويهاند ببيع تسعة أعشار القطاع العام الألمانى فى زمن قياسى ، كان رجال قطاع الأعمال يتخبطون وسط ضباب كثيف من عدم الفهم والجهل بمهمتهم ، ثم ما مصلحة هؤلاء اللوردات فى بيع الشركات ، وقد تحول قطاع الأعمال إلى تكية جديدة ومال سايب ؟ . . وصدق حكيم أسبرطة الذى قال : أغلق خزانتك جيدًا يصبح كل من حولك أمناء .

الأمـــــل!

نحن نأمل فى الكثير بعد انتخاب الرئيس مبارك ، فالرجل الذى أعاد البنية الأساسية للحياة الاقتصادية ، قادر على إيجاد البنية الأساسية للحياة السياسية ، والرجل الذى أرسى قواعد الديمقراطية ، جدير بدفع الأغلبية الصامتة إلى المشاركة السياسية ، فإن مصر وطننا جميعا ، وليست وقفا على حزب أو فئة ، والرئيس مبارك رئيسنا جميعا ، ورمز نحترمه كثيرًا ، وآمالنا فيه قوية بأن نرى فى الفترة القادمة تغييرًا حقيقيًا ، يضفى احتراما وقدوة على من يحكموننا ، ومن يمثلوننا ، ومن يتحدثون باسمنا ، ومن فى أيديهم مقدراتنا .

.. مـن بـاب الاحتيـاط !

فى الديموقراطيات الغربية يتعرف الرأى العام ـ بوسائل متعددة ـ على الوزير قبل تعيينه ، وعندنا يشترط الدستور ثلاثة شروط لتعيين الوزير ، وهى أن يكون مصريا ، وسنه لا تقل عن ٣٥ سنة ، ومتمتعا بالحقوق السياسية والمدنية ، وهى شروط تنطبق على أى موظف حكومى كاتب قيودات مع فروق عديدة ، وهى أن الوزير معفى من شروط كثيرة ، فلا يقدم طلب استخدام وصحيفة الحالة الجنائية ، وهو معفى من شرط الحصول على أى مؤهل ابتدائى أو إعدادى أو جامعى ، ومعفى من شرط معرفة القراءة والكتابة ، ولا يخضع للكشف الطبى ، والاختبار الشخصى ، أو اختبارات قياس الذكاء ، أى يمكن تعيين وزير أمى لا يقرأ ولا يكتب ولا يفكر ، دون أن يكون فى ذلك مخالفة للدستور . .

ولهذا ـ ومن باب الاحتياط ـ وجدت التوجيهات للوزير . .

فليسامحنى الله !

ونريد أن يمتد التغيير إلى الأغلبية الصامتة ، فكلما تضاءل دور الأحزاب فى الشارع السياسى ، كبر حجم الأغلبية الصامتة ، وكلما كبر حجم الأغلبية الصامتة ، سهل الأمر على المتجرين بالدين . ونفس هذه الأغلبية الصامتة هى التى تتجه إلى انتخابات النوادى والنقابات بأعداد كثيفة ، حيث يصبح الصوت الانتخابى مصونا من التلاعب . ولأن الإنسان فى حاجة إلى أن يعتنق مبدأ أو عقيدة أو اتجاها ، فقد أصبح فى بلدنا حزبان كبيران يجتذبان الملايين هما الأهلى والزمالك ، وحتى إذا أردنا أن تشارك الجماهير مشاركة إيجابية فى الحياة السياسية بتكوين « تيم » سياسى للأهلى وآخر للزمالك ، فسوف يتحول الأهلوية والزمالكاوية فى نهاية المطاف إلى أغلبية صامتة ، عندما يعدلون عن الوقوف أمام صندوق الانتخاب . . صانع الأغلبية الصامتة . وقديما قال حكيم أسبرطة : إذا خدعنى صندوق الانتخاب مرة فليسامحه الله ، وإذا اتجهت إلى صندوق الانتخاب مرة أخرى . . فليسامحنى الله .

النصـــب !

الكذب أصبح عادة عندنا حكومة وأهالى ، حتى أننا لم نعد نداعب بعضنا بكذبة إبريل ، لأننا نكذب طوال السنة . بينما فى المجتمع الغربى تكفى كذبة واحدة لكى تطيح برجل الدولة وتفقده مستقبله السياسى ، ولهذا تصبح اليمين الدستورية التى يؤديها رجل الدولة عندنا فى حاجة إلى تعديل جذرى ، فهى تقول : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن احترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » وهذا القسم يمثل إحساس كل مصرى لديه الحد الأدنى من الحس الوطنى ، لكنه لا يصلح لرجل دولة يتولى مقدرات شعب ، ولابد أن تضاف إليه صياغات جديدة بأنه لن يكذب على الشعب بالكلام ، ولا على رئيس الدولة بالأرقام ، فقد تولدت عن العصر الشمولى تقاليد رديئة شملت ـ إرضاء للحاكم ـ إخفاء الحقائق وتزوير الميزانيات ، وإسعاد الحاكم بالإنجازات الوهمية ، وكله تمام يافندم ، وبرقبتى ياريس ، وأصبح الكذب هو القاعدة . وتستطيع ـ على سبيل المثال ـ أن تشاهد من أسوان إلى الإسكندرية قوائم حجرية لوضع حجر الأساس ، مضى عليها عشرات السنين ، وأصبحت نصبا تذكاريا للنصب على الشعب .

سكة السلامة

نحن لا نريد التغيير لمجرد التغيير . نحن نريد رجالا محترمين وقدوة . والمشكلة ليست فى ندرة هؤلاء الرجال ، فمصر مليئة بالرجال العظام . . المشكلة أن هذا الطراز من الرجال يحترم نفسه أولا ، ويرى أنه أكبر من الكرسى ، وترفض أخلاقياته أن يعرض نفسه فى سوق العارضين والمنافقين ، ومحترفى إعلانات التهانى المدفوعة من المال العام ، هذا الطراز من الرجال المحترمين ترك بعضهم الوطن لما آل إليه حال الأخلاق ، فبرزوا فى المهجر كشخصيات قيادية مؤثرة ، وتحتم علينا ظروفنا الصعبة أن نتعب كثيرًا بحثا عن الرجل الأكفأ والأفضل ، وأن نسعى إلى هؤلاء الرجال المحترمين لأنهم لن يسعوا إلينا ، فكل منهم سلك سلوك جمال حمدان العظيم ، فأغلق بابه عليه ، وهجر عالم صغار الكبار، ذلك العالم الذى يحسب فيه كل إنسان أنه عظيم وهذا هو السبب فى كثرة الأقزام الذين لا يتحركون إلا بالتوجيهات ، واختاروا سكة السلامة التى لا يقول فيها أحد « لا » أبدًا .

الوزير الأوحد المنحرف !

عند تعديل الدستور ، هناك مواد ينبغى حذفها ، لأن التجربة العملية أثبتت أنها مواد لا ضرورة لها ، مثل المادة ١٥٨ التى تحرم على الوزير أن يزاول مهنة حرة ، أو عملا تجاريا ، أو ماليا ، أو صناعيا ، أو أن يشترى ، أو يستأجر شيئًا من أموال الدولة ، فطوال ربع قرن من العمل بالدستور الحالى احترم الوزراء الدستور ، فعهدوا إلى الأقارب والشركاء بإدارة مكاتب المحاسبة والاستشارات والتصدير والاستيراد ، وهو أمر مشروع ما دام الشركاء والأقارب ليسوا وزراء . وكذلك تقضى المادة ١٥٩ بإحالة الوزير إلى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته ، أو بسببها ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير باقتراح يقدم من خمس أعضائه ، ويصدر القرار بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس . وهذه المادة لا ضرورة لها أولا : لأن من المستحيل وجود ثلثى أعضاء المجلس فى أى جلسة ، وثانيا : لا يوجد وزير انحرف ، أو أخل بواجبات وظيفته . وآخر وزير أقيمت عليه الدعوى وحوكم ، كان الوزير سنخ ـ عك من الأسرة الرابعة .

رضاء معالى الوزير

نحن نتمتع حقا بحرية التعبير . ولكن حرية الصحافة ليست أن تنتقد فقط وتكشف السلبيات ، فهى حرية ناقصة ما لم نجد اهتماما من المسئول بالرد على ما يوجه من نقد ، و « زمان » كان الرد الرسمى غالبا هو تبرير الخطأ ، وليس الاعتراف به ، وحتى هذا الرد التبريرى اختفى ، وأصبح الوزراء يؤثرون تجاهل ما تكشفه الصحافة من سلبيات ، ولعل طول عمر الوزارة فى الحكم هو الذى جعل الوزير مركز قوى لا يهمه ما يكتب عنه ، فقد تبين له بالتجربة مع طول الزمن ، أن تناول السلبيات لا يؤثر على البقاء فى الكرسى ، ثم يصبح دائم الشكوى من الصحافة التى لا تشكره على الإيجابيات ، دون أن يدرك أنه لا شكر على واجب ، بينما يدرك الصحفى فى النهاية أن هناك حقيقة مؤكدة ، وهى أنه من العسير إرضاء الأطفال والوزراء .

السحب من الرصيد !

ينبغى أن نعترف أن الفراغ السياسى فى الشارع المصرى حقيقة واقعة بسبب غياب الأحزاب ، لدينا فقط جرائد حزبية عالية الصوت ، وليس لدينا تنظيمات حزبية مؤثرة فى القاعدة الجماهيرية العريضة ، حتى الحزب الوطنى الحاكم بما له من إمكانيات ، غاب عن الساحة فى المعركة ضد الإرهاب . إن المعونات التى تتلقاها الأحزاب من الحكومة ينبغى أن تتوقف ، فلابد من « تعويم » هذه الأحزاب لمعرفة قيمتها الحقيقية ، ومدى تأثيرها فى الجماهير ، وهو أمر يقتضى أن يترك الرئيس حسنى مبارك رئاسة الحزب الوطنى فى فترة الرئاسة الثالثة ، ويصبح رئيسًا لكل المصريين . فواضح تماما أن الرئيس مبارك يضيف رصيدًا كبيرًا إلى الحزب الوطنى ، بينما الحزب الوطنى يسحب من رصيد الرئيس .

نباهة الحكومة !

لمواجهة الإرهاب ، رصدت الدولة عشرة ملايين جنيه للقوافل الثقافية التى تبدأ رحلاتها غدا إلى الصعيد ، مزودة بالمكتبات المتنقلة ، وأجهزة العرض السينمائية ، ومحاضرات التثقيف والتوعية .

ولاشك أن الذين يقاسون البطالة ، سوف ينسون مرارتها مع أفلام الأكتع ملك السيف ، ورايح فين يا مسلينى ، وتخصيص عشرة ملايين جنيه للترفيه بالعروض الغنائية ، والمحاضرات الممتعة عن هؤلاء الذين يعيشون تحت خط الفقر ، هو أجدى ألف مرة من تخصيص العشرة ملايين لإيجاد فرص عمل ، ولا يمكن أن ننكر دور التثقيف والتوعية ، فهو أكثر فائدة لأصحاب البطون الخاوية لأن المعدة الخاوية تجعل الإنسان أكثر شفافية ، واستعدادًا للفهم والاستيعاب ، وجاتوه مارى انطوانيت أفضل كثيرًا من خبز التموين الأسمنتى .

الـوزارة المعجـزة !

وزارة د . عاطف صدقى حققت فعلا إنجازات كبيرة ، بالإضافة إلى إنجاز ضخم عظيم ، هو ترسيخ الديموقراطية ، وفهم رئيس الوزراء للنقد بعقلية تعى جيدًا معنى الممارسة الديموقراطية . ونحن نتمنى أن تكون الوزارة القادمة هى الوزارة المعجزة . فإن مشاكلنا تتفاقم يوما بعد يوم . البطالة تزداد ، المسكن حلم كل شاب أصبح كابوسا ، التعليم يتدهور ، الطعام نستورده ، الطعام الوحيد الذى نزرعه بوفرة هو البرسيم ، الأداء الحكومى يزداد بيروقراطية ، الخدمات صحية : نعم هناك خدمات . . . صحية لأ ، المستشفى يسميها الفلاح « مش تشفى » أى لن تشفى ، وإذا كان الانفجار السكانى هو السبب فى كل هذه المشاكل ، فلأن الحكومات المتعاقبة عالجت هذه المشكلة الجوهرية بشكل هزلى ، مرة بانظر حولك ومرة بـ « قص ولزق » ومرة بحسنين ومحمدين ، فهل تستطيع الوزارة القادمة أن تحقق التطور بدلا من التدهور سنة بعد أخرى ؟ إن الوزارة مسئولية لا يقبلها إلا قادر عليها أو جاهل بها ، وفى تاريخ رؤساء الوزارات فى بلدنا رأينا رؤساء قادرين . . . والأغلبية . . !

الموظف الوزير

كان اختيار الوزير للوزارة يتم من خلال أرشيف معلومات أخبار اليوم والمخابرات العامة ، إذ كان الرئيس جمال عبد الناصر يطلب من أستاذنا مصطفى أمين دوسيهات أساتذة الجامعة ، وبناء على المعلومات الوافرة فى الملفات اختار الرئيس عبد الناصر ـ على سبيل المثال ـ د . مصطفى خليل و د . عزيز صدقى ود . رمزى ستينو دون سابق معرفة بهم ، وكان دور المخابرات قاصرًا على معرفة التوجهات السياسية . وفى أمريكا يطرح اسم المرشح وتتم مناقشته علنا . وفى دولة المؤسسات اقترح أن يتم اختيار الوزير عن طريق النادى السياسى للحزب الوطنى فى مناقشة مفتوحة تبرز معها الجوانب الإيجابية والسلبية فى شخصية المرشح ، فإن مشاكلنا تتطلب حلولا غير تقليدية ، وبالتالى تحتاج إلى شخصيات لها رؤى جديدة وأفكار خلاقة ، فقد جربنا الوزير الموظف الذى لا يتحرك إلا بالريموت كونترول والتوجيهات ، والوزير الموظف الذى استقالته فى جيبه وبدلته عند المكوجى .

فلوسنا!

أعلن وزير المالية عن المناقصة رقم ١٢٨ لسنة ٩٣ (جلسة ١٤ إبريل ٩٣) لتوريد وتركيب ألومنيوم بمجمع وزارة المالية الجديد ، وجاء بكراسة الشروط أن تكون جميع الشبابيك من الألومنيوم ، وأن تكون قاطعات الألومنيوم فى الأبراج بألوان ليمونى فاتح ، وروز ولبنى وأصفر وأزرق وفوشيا ، وأن تكون جميع المقابض والأكر مستوردة من شركة سوبينكو البلجيكية ، أو سافيو الإيطالية ، وأن يكون الزجاج العاكس ٦ مللى بألوان أخضر وأزرق أو بروترى ورمادى من شركة فيراكون الأمريكية ، والمفصلات من شركة جيزى الألمانية ، وأن يكون الجزء السفلى من الشبابيك من طبقتين من مادة الجلازال إنتاج شركة اتيزى البلجيكية ، على أن تمر كل الأعمال باختبارات ناجحة تحت إشراف المركز الفنى والعلمى لمواد البناء بباريس ، والمناقصة خاصة بالأبواب والشبابيك فقط ، ولسه الرخام والسيراميك والموكيت والمصاعد والتكييف المركزى والأثاث . والحمد لله أن أصبح عندنا فائض ميزانية ، بعد أن تم تشغيل جميع الشباب العاطل بالمشروعات التى أقامتها حكومتنا الثرية ، ونشكر الله على رخائنا ، ومبروك المجمع خمس نجوم على د. الرزاز ، وبص شوف فلوس الدمغة بتعمل إيه .

العمولة!

منذ طيب الذكر توفيق عبد الحى ، لم نسمع أن مستوردًا لأغذية فاسدة قد وجهت إليه تهمة ، أو حتى تم معه التحقيق ولو كده وكده ، وقد أثيرت أخيرًا فى مجلس الشعب صفقات أغذية فاسدة ثم نامت القضية ، وبدأنا نسمع شخيرها ، وعلى المستوى الحكومى باعت وزارة التموين فى مجمعاتها منذ سنوات طعام الكلاب المعلب على أنه آدمى ، استورده تاجر لحسابه وورده للوزارة وقبض موظف الوزارة المستلم عمولته ، ولابد أنها كانت عمولة سمينة لأنه كان عليه أن يقنع أصحاب الشأن فى الوزارة أن صورة الكلب على العلب هى صورة عجل وولف ، وكتبنا يومها عن الصفقة وعمولتها ، ولكن بسبب أكلنا لطعام الكلاب كان كلامنا مجرد هبهبة ، ولا تفسير لترك مستوردى الأغذية الفاسدة بلا عقاب إلا أنهم يتمتعون بقرابة الكبار ، أو يتمتعون بالحصانة ، أو يتمتعون بجاذبية العمولة ، أو أن يكون الجمرك بكل أجهزة الرقابة به قد باعته الحكومة سهوا فى هوجة الخصخصة .

أعـــداء النجـــاح !

لست من حزب أعداء النجاح ، بالعكس . . شيء مفرح أن يتقدم السيد / سعد محمد أحمد وزير العمل السابق ، لشراء شركة بيبسى كولا المعروضة للبيع بخمسة وخمسين مليون جنيه ، لاشك أن الرجل جناها بعرقه وكفاحه منذ التحاقه بالعمل فى نفس الشركة ـ بيبسى كولا ـ إلى أن أصبح وزيرًا ، ولاشك أيضًا أن المنصب الوزارى ضيع عليه فرص الكسب بمرتب الوزير المحدود ، ثم واتته الفرصة لاستكمال كفاحه فى العمل الحر بعد إقالته من الوزارة . فقد نسب إليه أعداء النجاح أنه ارتكب فى الوزارة مخالفات مالية جسيمة ، وهو أمر مضحك إذ مضى على إقالته خمس سنوات ، وهى مدة كافية للتحقيق معه وتقديمه إلى محاكمة ، ولم يحدث شيء من هذا ، ثم إن إدارة الكسب غير المشروع لم تسأله مما يقطع بأن الخمسة وخمسين مليونا مال حلال . هذا بالإضافة إلى أن الحكومة تعلن فى عنتريات متواصلة أنها تضرب الفساد بلا هوادة ، وأن لا كبير على القانون . فياناس ياشر اتركوا الناجحين لكى ينجحوا .

شـاهد ما شـافش حـاجة !

أنت مليونير بين يوم وليلة ، إذا تاجرت فى الشاى ماركة أبو علامة ، أو ماركة الفهامة ، فإن وزير اللامساس أصدر قرارا وزاريا باطلا ، لأنه ألغى به قرارا صدر من رئيس الجمهورية يقضى بمنع القطاع الخاص من استيراد الشاى السايب . وبذلك فتح الوزير باب منجم الذهب لتجار يستورد معظمهم شاى درجة ثالثة متوسط سعر الطن بين ٩٠٠ ـ ١٢٠٠ دولار ، ويباع الكيـلو منه بدولار أو بـدولار وبعض سنتـات بينمـا يباع لنا معبأ بـ ١٦ ـ ١٨ جنيها للكيلو ، وهذا المكسب وأضعافه هو مجهود التاجر فى التوليفة إذ يلجأ معظم التجار إلى إضافة كناسة الشاى ـ وهى مستوردة أيضًا + برادة حديد + نباتات غريبة لا تفترق عن الشاى شكلا ، وهنا يصبح المكسب فى الكيلو من ٤٠ إلى ٥٠ جنيها والحكومة شاهد ما شفش حاجة ، فلا الرقابة على الواردات ، ولا الرقابة الصحية ، ولا مكافحة الغش التجارى لها شأن ، والملايين تصرف على إعلانات الشاى لأن المكسب من الشعب الغلبان بلا حدود ، والحكومة طبعا لا تصدق هذه الإعلانات ، لأنها حكومة نبيهة وتعتبرنا مغفلين لأننا نصدق هذه الإعلانات ، وفى هذه الحالة لا أحد يلوم الحكومة لأنها لاتحمينا ، لأن القانون لا يحمى المغفلين .

حــلاق الصحـــة !

إلى الذين ينادون بالتغيير : حتى لو جئنا بوزارة عباقرة لم يشهد العالم مثيلا لها ، فلن تستطيع أن تنجز مع إدارة بدائية متخلفة ، حاولوا عبثا علاجها تحت شعار الثورة الإدارية وهز الجهاز الحكومى ، فهذه الإدارة تحت رئاسة عبد الناصر استمرت ـ بحكم الروتين والغباوة ـ ترسل الجزية إلى تركيا حتى سنة ١٩٥٩ وضيعت علينا ملايين ، وهذه الإدارة المحنطة هى التى أبقت على استمارة جرد الخزائن الحكومية من عصر الخديو إسماعيل إلى ثمانينات القرن العشرين ، وفى الاستمارة خانات لعملات انقرضت كالبنتو والجنيه المجيدى ، ولا خانة واحدة لعملة معاصرة كالدولار مثلا ، وعندما يجرى العبقرى مجدى يعقوب مثلا عملية قلب لمريض فهو لا يترك مهمة تمريضه لحلاق صحة ، وهذه الإدارة هى حلاق الصحة التى لا بديل للوزير فى التعامل المتعثر معها مهما كان عبقريا . وإذا كانت الإدارة الناجحة هى أهم عناصر البنية الأساسية للتقدم والرخاء ، فيا حسرتنا ونحن فى ظل إدارة ريفية تعمل بترسانة قوانين ولوائح ودكريتو ، وتعبد البيروقراطية ، وتقدس الروتين ، وتقدم القرابين لمولانا وسيدنا خاتم النسر عليه السلام . .

قوانين نص الليل !

أول يوليو ١٩٩٣ يبدأ تطبيق الضريبة الموحدة ، دون أن نعرف عنها شيئًا نحن الذين سوف ندفعها ، والظاهر أنها من الأسرار العليا التى لا تحب الحكومة أن تصل إلى مسامعنا ، ويجوز لو أطلعتنا الحكومة على مشروع هذه الضريبة ، فسوف توجه إليها تهمة التخابر مع جهة أجنبية هى الشعب المصرى . إن المواطن يسأل هل هذه الضريبة الموحدة تلغى ضرائب المبيعات والاستهلاك والمهن والدخل العام ؟ و إذا كان الجواب بالنفى فما معنى «موحدة» ؟ هل لأنها ستوحد صراخ الناس من وزير الدمغة؟

إن هذا التعتيم يبدو أن وراءه سرا رزازيا يهدف إلى استنزاف جديد لجيوبنا التى جفت تماما ، ولذلك سوف تدخل الضريبة مجلس الشعب من الباب الخلفى ، ويتم تمريرها فى نص الليل كالعادة ، بينما كان ينبغى طرحها بعد دراسة يشارك فيها أصحاب الرأى ، لكن الحكومة تعتبرها سرا عائليا تحتفظ به الأسرة الحكومية وعيب أن يعرفه الغرباء المصريون ، والقول ما قالت الحكومة إذ قال حكيم أسبرطة : إذا قالت لك الحكومة أنك أعمى فأغمض عينيك !

برســـيم .. برســـيم !

أهم من الأغذية الفاسدة ، المزروعات الفاسدة ، الحكومة تعرف أن زراع الخضر والفاكهة يغرقونها بالمبيدات بهدف وفرة المحصول . فهل وضعت الحكومة الضوابط لاستعمال هذه السموم؟ أبدًا .

هل سألت الحكومة نفسها عن سبب انتشار الفشل الكلوى وعلاقته بالمبيدات ؟ أبدًا . اكتفت الحكومة بشراء جهاز ثمنه كذا مليون جنيه تفحص به هيئة الرقابة على الصادرات الخضر المصدرة ، بعد أن تكرر رفض الدول المستوردة تسلمها بسبب تشبعها بالمبيد وتعاد إلينا لتغمر السوق المحلية ، فنأكلها نحن لأننا اعتدنا أكلها ، وكانت الحكومة فى الماضى تدخل مزاد الشاى العالمى ، وتحتكر شراء كناسة الشاى المخلوط ببرادة الحديد والشوائب ـ شاى التموين ـ فتعودنا عليه حتى أصبحنا لا نستسيغ أى شاى محترم ، وما دامت الحكومة تعودنا على كل شىء كما تشاء ، فنحن نعتب عليها أنها تفضل علينا أربعة ملايين حمار، إذ إن الخضار الوحيد الذى لا يرش بالمبيد هو البرسيم . . فهل نطمع فى أن تعودنا الحكومة على أكل البرسيم ؟ عمرك ياحكومة سمعت عن حمار عنده فشل كلوى ؟

.. أى كــلام !

هناك عقد غير مكتوب بيننا وبين الحكومة ، وهو أن تضحك الحكومة علينا ، وأن نضحك عليها ، لأنها تصدق أنها ضحكت علينا ، فقد أعلنت الحكومة أن عقد التسعينات سيكون عقد القضاء على الأمية . وفات ثلث العقد تقريبًا وأصبحنا فى سنة ٩٣ ولم يجتمع المجلس الأعلى لمحو الأمية لتنفيذ هذا المشروع القومى لأن د. عاطف صدقى يرأس ٣٥ لجنة وهيئة ومجلسا بحكم منصبه ، وفى تاريخ الضحك الحكومى علينا ، طبلنا وزمرنا فى الثمانينات لمشروع قومى مماثل للقضاء على الأمية ، وقال مسئول فى ١٧ مارس ٨٢ . سوف تمحى الأمية تماما خلال ثلاث سنوات ، لأن مشروعنا يمحو أمية ١٦ مليون مواطن كل سنة ، كان تعدادنا ٤٥ مليونا ، وفاتت سنة وراها سنة وتحول هذا المشروع القومى للقضاء على الأمية إلى مشروع القضاء والقدر ، وكل شىء قسمة ونصيب ، وهكذا تمضى مشروعاتنا القومية . فعن مشروع الصحوة الكبرى فإننا لا نزال نياما . أما مشروع الألف يوم لحل المشكلة الاقتصادية ، فقد تحول فى التليفزيون إلى ألف ليلة وليلة .

وضحكوا حتى على عبد الناصر!

لا يوجد فى الدنيا كلها شىء اسمه عيد قومى للمحافظة ، ابتداء من نيويورك إلى محافظة خنفشاريا ، لكنه تقليد مصرى اخترعناه ، لأنه يتيح للمحافظ تسليط الضوء على إنجازاته العظيمة ، ولاتهم مئات الألوف التى تنفق فى العيد ، المهم أن يعرف أولو الأمر أن المحافظ شغال ويستحق الكرسى . وقد افتتح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مستشفى الصدر فى أدفينا ، وأثنى كتابة على المستشفى الرائع ، وبعد انصرافه أعادوا «السراير» إلى مخازن وزارة الصحة ، وأغلقوا القصر المصادر الذى عملوه مستشفى ، وصرفوا الفلاحين الذين استأجروهم كمرضى . ومرة نبهت رئيس وزراء سابقا إلى أن عنابر الدواجن التى افتتحها ، أغلقت بعد انصرافه ، وعادت الفراخ حيث كانت . وعلى أرض مصر المحروسة من الجنوب للشمال تنتشر المئات من قوائم حجر الأساس ، وضعت فى العيد القومى منذ الستينات وما بعدها لمشروعات وهمية ، وأصبح كل قائم منها يصلح نصبا تذكاريا للكذب على الحاكم ، والضحك على الشعب ، وفهلوة السيد الوزير المحافظ . .

نكت الحكومة

حكومتنا تضحك علينا فى معظم الأحيان ، وتضحك على نفسها فى كل حين ، ممنوع استيراد السيارات ، والسيارات الجديدة تملأ الشوارع ، وتشجع الشباب على استصلاح الأراضى وتملكها بلا حدود ، والدستور يقول فى المادة ٣٧ : يعين القانون الحد الأقصى للملكية ، والحكومة تتطلع إلى استثمار ورخاء دول جنوب شرق أسيا ، والدستور يقول فى مادته الأولى إننا دولة «نظامها اشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » أى شيوعية مثل كوبا المنكوبة ، تؤكد ذلك المادة ٢٤ من الدستور التى تنص على أن الشعب يسيطر على أدوات الإنتاج ، ونموت وتحيا البروليتاريا ، وبينما تنوى الحكومة بيع القطاع العام الروبابيكيا ، تقول المادة ٣٠ من الدستور إن القطاع العام يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية !! ماذا لو رفع مواطن ماركسى دعوى أمام المحكمة الدستورية بأن الخصخصة غير دستورية ؟ ١٠٠٪ سوف يكسبها . . وهكذا تضحك الحكومة على نفسها ، وعلى الشعب ، وعلى صندوق النقد الذى أفهمته أنها جمهورية خصخصية ، بينما هى جمهورية خصخصية مغشوشة .

خصخصة السجون

السجون عندنا فى تطور عظيم ، وأعداء النجاح يسمونه تسيبا عظيماً . عندنا سجون ثلاث نجوم فى المحافظات ، وخمس نجوم فى « طره » و « أبو زعبل » حيث السجن فى خدمة السجين : روم سرفيس واستقبال الزوار فى لوبى طويل عريض يجتمع فيه أعضاء التنظيمات داخل الأسوار مع أعضائها خارج الأسوار ، وذلك خلال يومى الزيارة كل أسبوع ، القائمون على السجن يستجيبون لكل ما يريده السجين من الخارج ، ابتداء من الكفتة ولحمة الرأس إلى بغاشة الباشا ، والعساكر فى الخدمة والمشاوير ، وهذا أحمد الريان يدير أعماله داخل السجن ، ويضارب بفلوس المودعين فى بورصات العالم على مدى عامين كاملين ، وهناك فكرة لتحسين الخدمة أكثر بضم السجون إلى وزارة السياحة وإدخال التليفون الدولى إلى غرف النزلاء لمتابعة أخبار الوول ستريت والبورصات العالمية ، أو تسهيل الاتصال بطهران والخرطوم ، ثم يتولى فؤاد سلطان بعد ذلك بيع هذه السجون لمستثمرى القطاع الخاص ، وبذلك تستريح الداخلية من السجون ومسئولياتها . . تماما كما هى مستريحة الآن!

خنفشاريا المحروسة !

الكل يقلد كوريا وسنغافورة وتايوان فى الاستثمار والرخاء ، كان دخل الفرد الكورى سنويا ٦٢ دولارا سنة ٦٢ ، وأصبح الآن ٦٦٠٠ دولار . تايلاند وفيتنام وأندونيسيا يتضاعف فيها الآن دخل الفرد ، حتى الصين الشيوعية التى أصبح معدل النمو فيها ١٠٪ أنشأت منطقة مشزان بجوار هونج كونج لتستوعب مصانعها ٣ ملايين عامل ، وتدر الآن ٢٥٪ من دخل الصين القومى ، بفضل قوانين استثمار مبسطة وقوانين عمالية مرنة تترك لصاحب العمل - فى دولة شيوعية - تكييف العلاقة بالعامل ، إلا دولة واحدة اسمها خنفشاريا فيها إمكانيات ضخمة للرخاء لكن الاستثمار فيها يتعثر لأن الوزراء فيها يكيدون لبعضهم بتنازع الاختصاصات الاستثمارية ، خناقات على ملكية الأرض التى يختارها المستثمر ، كل وزير يخرج لسانه للآخر عند تطفيش المستثمر ، وأهالى خنفشاريا الذين يعانون البطالة والأزمات يرفعون أيديهم مرددين قول شوقى : يارب هبت شعوب من منيتها ، واستيقظت أمم من رقدة العدم . . يارب أرفع عنا المقت والغضب والوزراء الخنفشاريين أيضًا .

.. من قبل كرسى !

نعرف من زمان أن الوزير إنسان سوبر ، يتميز عن باقى البشر بأنه مطعم ضد الوقوع فى الخطأ ، وبالتالى محصن ضد القانون فلا ينطبق عليه « من أين لك هذا » لأنه عنده غدة يمنى تفرز عفة ، ولايعفى من منصبه لأنه كذب ـ فالكذب ـ أكبر جريمة سياسية فى المجتمعات المتحضرة ـ خطيئة لا يرتكبها الوزير عندنا لأن عنده غدة يسرى تفرز صدقا صافيا ، وثقة فى هذه النزاهة يضم ٩٩٪ من القوانين نصا تقليديا ما معناه : وللوزير المختص حق استثناء من يشاء من أحكام هذا القانون !!

ثم حدثت ثورة اتصالات وصغرت الدنيا ، وعرفنا أن الوزير فى العالم المتحضر بشر ، وأنه يعفى من منصبه إذا كذب أو استغل نفوذه ، ويحاكم كأى فرد من الشعب ، والرئيس حسنى مبارك الذى يحاول أن ينقل مصر من أنظمة العالم الثالث المتخلفة قادر على الكثير، فهو أول حاكم فى مصر سمح بتقديم وزراء ومحافظين إلى القضاء ، وهو الذى نأمل منه إصدار قانون محاكمة الوزراء الراقد فى الأدراج من ٦٣ سنة ، فلابد من ضوابط تحمى هذا المنصب الرفيع من بعض أصحاب هذا المنصب ، كالشبهات وإهدار المال العام واستغلال النفوذ والاتجار بالعقارات بشرائها من الحكومة بثمن بخس ، وبيعها بأضعاف مضاعفة ، ثم الكذب ، وعدم الإحساس بالمسئولية عند التقصير فبعضهم لا يؤمن بشعار أصون كرامتى من قبل كرسى ، بل أصون الكرسى ولو على كرامتى ، ثم الحرص على السلوك السوى الذى يحفظ للمنصب هيبته واحترامه بعيدًا عن تصرفات وألفاظ الحوارى . . وعليا الطلاق مانا بايت فيها .

ياخــواجــات!

ياقوم اصحوا : توجد جنوب الجيزة دولة فقيرة من العالم الرابع اسمها الصعيد ، فيها جالية مصرية كبيرة يعيش أغلبها تحت خط الفقر ، وكان الصعيد منفى للموظفين ، فلا ينقل إليه إلا المقصر والمهمل والخامل والفاسد ، وقد حرم الصعيد من مصادر الدخل والموارد ، فلا مصانع ولا استثمارات ولا بالتالى فرص عمل ، وحظى الوجه البحرى بالمجتمعات الجديدة ، والمراكز الصناعية كالعاشر من رمضان ، بينما نصيب الصعيد صفر ، وبدلا من أن ننشىء مصنع الحديد والصلب فى جنوب الصعيد حيث الحديد الخام انشأناه فى حلوان حتى لا يترك رؤساؤه القاهرة وعندما فكروا ذات يوم فى تعيين وزير للصعيد للنهوض به رأوا أن يكون مقره الإسكندرية بوصفها المهجر رقم واحد للصعايدة فى تلك الأيام . وعندما طاردنا الفأر النرويجى لم يجد مكانا أكثر أمنا من قطار الصعيد ، وأصبحت صلتنا بشعب الصعيد هى أن نتفرج عليهم فى التليفزيون يأخذون بالثأر ، كما لو كان لا مشكلة لهم إلا هذه المشكلة ، فقد تقطعت صلتنا بمشاكلهم الحقيقية ، واكتفينا بأن يكون الصعيد مزارا سياحيا نقضى فيه الإجازات والأعياد ، ونسير خلف المرشد السياحى وهو يشرح لنا بالإنجليزية كأى خواجات .

يا خواجات . اصحوا قبل أن يشكونا الصعيد للأمم المتحدة .

سـوا.. سـوا!

فى مجلس الشعب صورة طيبة لتآخى السلطتين التشريعية والتنفيذية . فالقوانين الهامة والمؤثرة فى حياة الملايين (ضريبة المبيعات مثلا) يتم تمريرها بسرعة ، ومن صور التآخى بين السلطتين قرار الحكومة بزيادة مكافأة رؤساء لجان المجلس ٥٠٪ وموافقة المجلس على زيادة الدمغة ٥٠٪ وليس معنى تمرير القوانين أن المجلس يتهاون فى حق الشعب ، فهناك قوانين يستغرق نظرها أياما لأهميتها الكبرى مثل قانون تحسين نسل البقر. وفى القانون الدستورى ثلاثة نظم فى فصل السلطات : النظام المجلسى والنظام الرئاسى والنظام البرلمانى الذى يحرص على التوازن بين السلطتين ، لكننا ابتدعنا نظاما رابعا هو ٥٠٪ و٥٠٪ ، فيتم عرض القوانين الهامة آخر الليل بينما نصف الأعضاء من أهل الفهم غائب ولا وجود له ، والنصف الآخر حاضر ولا فهم له ، ولعل هذا التآخى بين السلطتين يتطور إلى ما حدث فى أسبرطة القديمة ، إذ كان الوزراء والسناتورات أى النواب يتبادلون المراكز كل شهر ، ففى شهر النواب فى كراسى الحكم وزراء ، وفى شهر آخر الوزراء فى مقاعد المجلس نواب ، فاستراح النواب بذلك من جمع توقيعات الوزراء ، واستراح الوزراء فى تمرير القوانين . واعترضت هذا النظام مشكلة وهى أن وظيفة الساعى الحكومى فى أسبرطة كانت تتطلب مؤهلا دراسيا ، بينما لا يشترط القانون أى مؤهل لوصول النائب إلى مقعد المجلس . وقد تم حل هذه المشكلة بصدور قانون من مجلس الشعب الأسبرطى بأن يكون ٥٠٪ من مجلس الوزراء عمالا وفلاحين .

المؤامرة على الجيب

تفخر الحكومة بأنها جمعت من جيوبنا ستة مليارات جنيه فى شهور معدودة ، حصيلة ضريبة المبيعات فقط ، وكلما أرادت الحكومة علاج عجز الموازنة ، استدارت نحو جيوبنا دون أن تفكر فى علاج تبذيرها فى الإنفاق ، فتقرير البنك المركزى المودع فى مجلس الشعب يعلن أن مصاريف الحكومة تضاعفت مرتين فى السنتين الأخيرتين ، ونحن نقبل وصاية حكومتنا الرشيدة فى الحد من سفهنا وتبذيرنا ، وبرفع الأسعار واختراع الدمغات ، بشرط أن تقبل الحكومة وصايتنا عليها فى الحد من بذخها المتزايد ، غير أن وسيلتنا فى الوصاية هى للأسف مجلس الشعب ، فحكومتنا الذكية تتخذ من المجلس أداة لتجفيف جيوبنا ، فتعرض عليه قوانين الدمغة والمبيعات والرزازيات والأذيات فى جلسات ليلية بعد يوم طويل مرهق ، ليصبح المجلس نصفه غائب ، وربعه فى أحاديث ثنائية ، والربع الباقى بين نائم وجامع توقيعات من الوزراء ، وبدلا من أن يناقش المجلس التقرير السرى للبنك المركزى المودع لديه ، يتحول حربا علينا وعلى جيوبنا باعتبار أن جيوبنا هى العلاج الوحيد لعجز الموازنة ، وليس لدينا أى أمل فى أن يعلم المجلس الحكومة ما علمته الحكومة لنا ، وهو ألا نشترى ما نحتاج إليه بل نشترى ـ فقط ـ ما لا نستطيع أن نعيش بدونه .

أيـــن المغفـــل ؟

وزارات كثيرة فى العالم تحسد وزارتنا المعمرة ، دون أن تدرى أن للعمر الطويل شروطا . فهى أولا وزارة محبوبة تؤمن بحق الشعب فى المعرفة ، ولهذا يهاجم الوزراء بعضهم البعض علنا بنشر كافة أنواع الغسيل ، وهى محبوبة لأنها تعفى الناس من التبذير ، فترفع الأسعار ، فيكف الناس عن الشراء والبيع ، وهنا تفخر الحكومة بهبوط نسبة التضخم ، وهو إنجاز عظيم ، ولو قال الكارهون إنه كساد وتسريح عمالة ومضاعفة بطالة . وهى وزارة محبوبة لأنها تخضع لصندوق النقد أملا فى السلف منه ، وذلك حتى لا تمس ما فى بنوكنا من أموال تربو على ١١ مليار دولار غير المليارات بالعملة المحلية ، وهى لا تفكر فى استثمارها لحل مشكلة البطالة مثلا ، فالاستثمار له مشاكل عويصة ، فنصف الوزراء يرون أن المستثمر لص ، والنصف الثانى يرون أنه حرامى ، والنصفان يريان المستثمرين خطرا يهدد إمبراطورية القطاع العام ، كذلك يتعذر اجتماع هيئة الاستثمار بسبب خناقات الوزراء ، ولهذا يجتمع بهم الرئيس مبارك كل كذا شهر ، والمفروض أنها تجتمع شهريا بحكم القانون . ثم إن الحكومة محبوبة لأنها نبيهة وذكية والوحيدة التى تعرف أن المشكلة ليست فى بيع القطاع العام، بل فى العثور على المغفل الذى يشتريه .

قلبي وعنيّا

سيظل القطاع العام جثة نحملها على أكتافنا نحن دافعى الضرائب ، ولن يتخصخص أبدًا ، فأولا ليس من السهل على وزير أن يتخلى عن إمبراطورية القطاع العام التابع له ، وقيل إن أحد الوزراء كتب قصائد عشق فى القطاع العام ، وقيل إن ق . ع عند الوزير هى الحروف الأولى لقلبى وعنيا ، وما تحول إلى ما يسمى قطاع أعمال بعيد كل البعد عن القطاع الخاص ، فقطاع الأعمال له وزير هو د. عاطف صدقى ، ولم يعرف فى الدنيا كلها أن القطاع الخاص له وزير إلا فى كتب الخيال العلمى ، وحواديت أمنا الغولة ، ومهما قال رئيس الوزراء فى بيان الحكومة من تبرير للتأخير فهناك تراخ فى إجراءات الخصخصة حرصا على مشاعر الوزراء وعواطفهم تجاه القطاع العام ، بينما نجد الحكومة الألمانية تبيع يوميا ٢٥ شركة من القطاع العام فى شرق ألمانيا أو ألمانيا الشرقية سابقا ، ومن أجل عواطف الوزراء ومشاعرهم الرقيقة ، علينا أن نتحمل نحن الشعب استثمارًا خائبًا ومضحكًا لحوالى مائة مليار جنيه ربحها السنوى واحد من الألف ، وفيما عدا مشاعر الوزراء وعواطفهم لا يوجد سبب ولو غير وجيه للتمسك بالقطاع العام ، وقديما قال حكيم أسبرطة ما لم ينفعك وجوده فلن يضيرك غيابه .

بـابـا جـــدو !

يتساءلون عن سر طول عمر الوزارة ، مع أن الدنيا كلها ترفع شعار التغيير فى عالم متجدد . والحقيقة أننا مرتاحون كثيرًا لحكومتنا ونأمل أن نحتفل بعيد ميلادها العشرين ، فهى حكومة عشرية خلق الزمن بيننا وبينها ألفة قوية ، حتى يكاد أولادنا ـ من طول العشرة ـ يقولون بابا جدو عاطف وعمو الرزاز ، ولذلك فالحكومة لا تسمع كلام المجانين الذين ينصحونها بعدم اللجوء إلى موجة جديدة لرفع الأسعار استجابة لصندوق النقد ، لأن الحكومة تعرف أن العشرة الطويلة بيننا وبينها تسمح لها برفع الأسعار من باب العشم ، بعكس لو قامت بهذا الدور الكريه وجوه وزارية جديدة ، بل إن هناك أسعارًا حكومية للخدمات وغيرها ترتفع يوما بعد يوم فى الخفاء دون الإعلان عنها ، ودون أن نغضب من الوزير الذى لا يقول لنا الحقيقة ، فقديما قال حكيم أسبرطة لا يقول الصدق إلا طفل أو مخمور ، والوزير لا هو طفل ولا مخمور فلماذا نطلب منه الصدق ؟

ويمكن القول بأن هذا العشم الكبير مننا هو سر طول عمر الوزارة ، رغم أنها تتكون من عناصر متصادمة لا انسجام بينها ، وبالعشم فينا سوف تحقق الحكومة كل رغبات الصندوق ، وتعوض الناس بعلاوة أو أكثر حتى ولو قيل فى ذلك إن الحكومة تعطينا بيضة وتأخذ منا فرخة ، وحتى لو قال العواذل إنك لا تخدع إلا من يثق فيك ، فإن ثقتنا بالحكومة عظيمة ، ومن حقها أن تتجاهل ما يقوله المجانين من أن الاستجابة لصندوق النقد قد تشفى ألما اقتصاديًا ، لكنها تفتح بابا لآلام جديدة أكبر .

الأزهـــر

مجرد أسئلة : هل نحن حقا طورنا الأزهر الشريف إلى الأفضل؟ هل أصبحنا سعداء بأن يخرج لنا الطبيب والمهندس ؟ ربما يكون هناك نقص فى خريجى الطب والهندسة . . ومدارس التجارة المتوسطة أيضا ، ولكن هل هذه مهمة الأزهر ؟ هل هذا هو دور القلعة الإسلامية الشامخة التى عاشت تبسط نفوذها الروحى ألف عام على المسلمين فى المشرق والمغرب ؟ هل لا يزال للأزهر الكلمة العليا التى كانت هدى ونورا وسلاما للمسلمين ، أم أصبح لملالى إيران الكلمة العليا التى كانت نارًا وإرهابا وخرابًا على المسلمين ؟ هل حدث فى زمن ما ـ أى زمن ـ أن بسطت الشيعة نفوذها على بلاد العرب والمسلمين ؟ هل حدث فى زمن ما أن جرؤت دولة على تصدير عقائد منحرفة باسم الإسلام ، والأزهر يقف حارسا وحاميا لدين محمد وفكر محمد ؟ هل حدث فى زمن ما أن تولت وزارة الأوقاف أمانة الدعوة ونشر الدعاة ؟ هل هناك خلل ؟ وإذا كان هناك خلل . . فهل هو قانون تطوير الأزهر ؟ هل هو توقف الاجتهاد والرضا بتوقف فهم الدين عند القشور يمارسه طبال عوالم ؟ هل هى إدارة المؤسسة الدينية ؟ هل هم الأشخاص ؟ هل هو الجبن ؟ هل هو ماذا ؟ يبدو أنه ماذا .

الأعمى والحكومة

هل الحكومة عاقلة ؟

أرجو ذلك ، وأرجو أن تكون أعقل من أن تلجأ إلى موجة جديدة من رفع الأسعار فى هذه الظروف التى يمكن أن تستثمرها التيارات المخربة ، وما على الدكتور الرزاز إلا أن يراجع الميزانية ويختصر بنود المشروعات إلى النصف ويكتب : نصف هذا المبلغ يكفى إذا تم إنجاز المشروع بأيد نظيفة ، ثم يحذف من بنود الميزانية كافة ألوان البذخ الحكومى ، ومنها رحلات الوفود السياحية الحكومية إلى أنحاء العالم ، وكأننا أغنى من أمريكا ، وعلى الحكومة التى تعيش بفلوسنا أن تعى ظروفنا حتى لا ينطبق عليها مقولة حكيم أسبرطة : لا يوجد أعمى رأى نفسه ولا حكومة أيضًا !

الخفافيش

فى الانتخابات القادمة سوف أدقق كثيرًا فى اختيار النائب الذى يمثلنى ، سوف أقوم بتحريات دقيقة لأعرف إن كان من المرتزقة أو هواة جمع امضاءات الوزراء والاتجار فيها مع تأشيرات الحج .

وسوف أناقشه لأتحقق إن كان عنده فكرة عن مبدأ الفصل بين السلطات ويعرف أن السلطة التشريعية رقيبة على السلطة التنفيذية التى هى الحكومة وليست السلطة التشريعية هى التى يتم تسخيرها لتجعل من رغبات الحكومة قوانين مباغته تصدر فى نص الليل .

وسوف أدرس ماضيه لأعرف إن كان سيستعمل الحصانة فى الدفاع عن مصالح الشعب أو سيستعملها فقط فى مواجهة الشرطة وأذونات تفتيش النيابة .

وسوف استوثق بكل الطرق هل سيصبح نائبًا يمثلنى أم خادمًا للحكومة بدرجة تاجر . وسوف استكتبه تعهدًا بعدم الاشتراك فى قوانين نص الليل واستخدام الظلام فى السطو على حريات الشعب .

رقم الإيداع ٥٤٦٥ / ٩٥
I.S.B.N 977 - 09 - 0293 - 4

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس . ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣

الفهّامة

يشبه أحمد رجب « النحلة » التى تلسع ثم تطير مبتعدة
قبل أن ينتبه أحد لما حدث . . .
إنه ينتقد بأسلوب خاص ،
يحمل إليك الضحكة مع الألم ،
و يسوق لك الوعى مع السخرية .
وفى جميع الأحوال تحس إنك ازددت فهما .
وهموما وضحكا فى نفس الوقت . .
صحيح أن شر البلية مايضحك . .
وأحمد رجب هو فارس هذا الميدان الذى لايبارى ،
أنه يضحكك على البلايا ،
و يثير فى نفسك شيئا يقع بين الابتسامة والتقطيب ،
والضحك والبكاء .
أما الفهامة التى يستخدمها ، فهى فهامة من صنعه و إبداعه ،
و بغير هذه الفهامة
لايستطيع المرء أن يتحمل إدراك العجائب
التى تجرى فى الدنيا . . ولايستطيع أن يفهم
ماهو غير مفهوم إلا بالفهامة .

ابراهيم المعلم